OMA
322.409535
9 YUN
Jun 1978

JUN.
1978

يونيو

المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عُمان

السنة السابعة - العدد الخامس - يونيو ١٩٧٨

دور الاحتكارات الامبريالية
في استنزاف الاقتصاد العماني

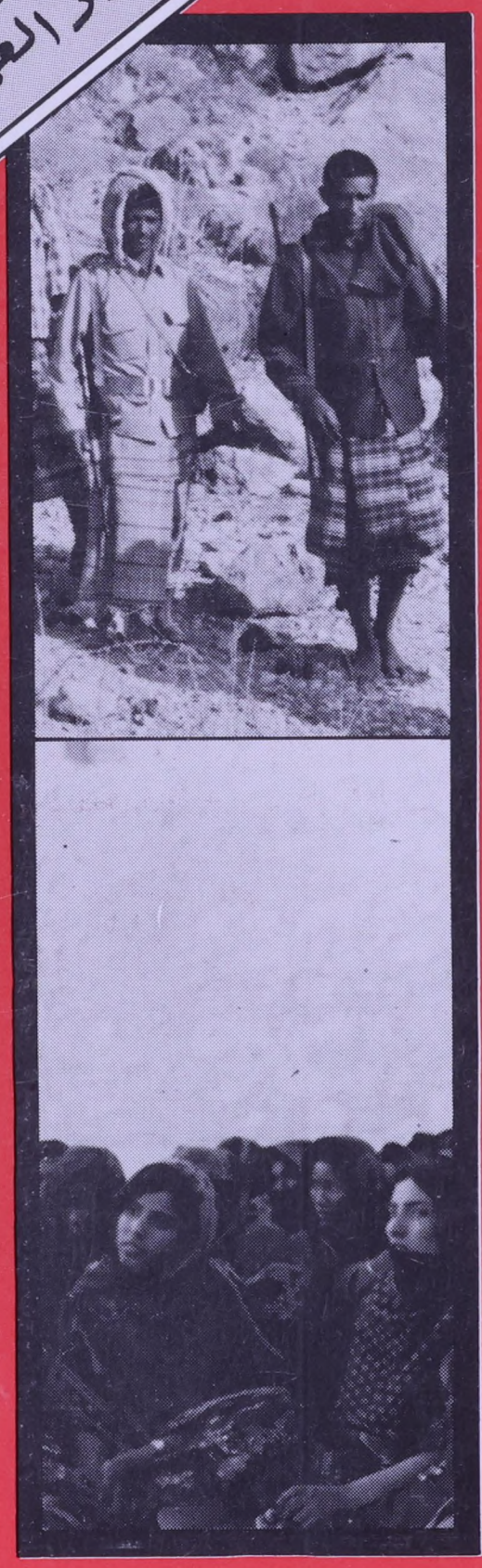

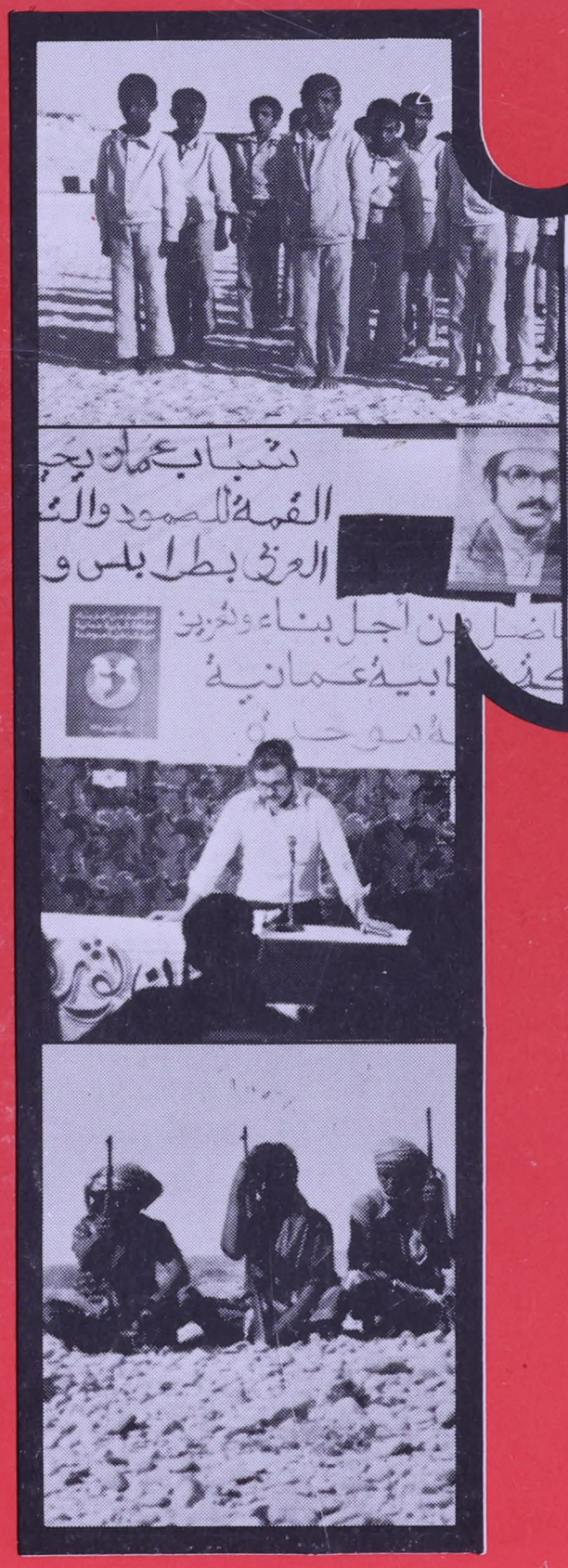

الذكرى

لانطلاقة الثـــورة العُمانية

(ان مجلة ٩ يونيو مهمة للغاية ! ليس لمجرد كونها المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان وليس لمجرد انها تحمل اسم (٩ يونيو) ، وانما تكتسب أهميتها أيضا من خلال ما تقدمه من التحليل العلمي للواقع الموضوعي ، ولظروف النضال العماني والعربي والعالمي ، وبالتحديد الدقيق للموقف والتعامل الثوري مع ذلك الواقع وتلك الظروف .. بالكلمة الثورية الصادقة .. بالالتزام الواعي بالقضية الوطنية والقومية وقضية الحرية في كل مكان ، تصبح (٩ يونيو) شعلة وهاجة للجماهير وللثوار في هذه المنطقة ، التي تحجب فيها الرؤية بدجل وأكاذيب الرجعيين وأسيادهم الامبرياليين، وتزييفات وسائل اعلامهم .. فلتكن ٩ يونيو ولتبقى .. ولتستمر ..) .

أحمد علي

الثورة تعيش في وجدان الجماهير

بقلم المحرّر

بحلول التاسع من يونيو عام ١٩٧٨ م. تشعل الثورة العمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان الشمعة الرابعة عشرة على طريق مسيرتها النضالية الصعبة والشاقة ولكنها الظافرة حتما .

لقد بذل الامبرياليون وعملاؤهم الرجعيون محاولات محمومة ، وصعدوا من قمعهم وبطشهم ضد جماهيرنا في محاولة لعزل هذه الجماهير عن الثورة ، تمهيدا للانقضاض عليها ، والالتفاف على مكاسبها وتشويهها ، لكن الثورة مضت وتمضي مستمدة عزيمتها من طاقات الجماهير الخلاقة وعطائها المتدفق ، ويعزز مسيرتها ايمان مناضليها .. الابناء الاوفياء لهذه الجماهير ، يسندها دعم وتأييد جماهير امتنا العربية وقواها الوطنية ـ التقدمية ، ودعم وتأييد الرأي العام العالمي ممثلا بقوى التحرر والسلام والاشتراكية في العالم ، وتمضي الثورة رغم المخاطر التي تحف بمسيرتها ، ورغم الاشواك التي تزرع في طريقها ، تمضي قدما وبخطوات ثابتة راسخة ، شاقة طريقها بأباء وكبريا وصبر ومثابرة وعزم لا تلين له شكيمة ، مستفيدة من مجلدروس وعبر ثلاثة عشر عاما من الصراع الدامي الذي خاضته ولا تزال ، وفي مختلف جوانب هذا الصراع .

ان الثورة التي ارادوا قبرها بحملاتهم العسكرية والاعلامية لم تحافظ على بقائها فحسب ، وانما ايضا تنشر اريجها فوق كل شبر من أرض وطننا ، ترانا وفكرا ونهجا وممارسة .

واذا كان العملاء ، يدعون ان مبررات الثورة ، قد انتفت بعد مجيء العميل قابوس ، « لان الذي تنادي به هو الان قيد التحقيق » فان بامكان اي مواطن عماني ، ان يرد على هذا التزييف المبتذل للثورة واهدافها ، بالقول : لنغض النظر عن الجيوش والقواعد التابعة للبريطانيين والامريكان والغزاة الايرانيين ، ولنغض النظر عن مئات الخبراء والمستشارين البريطانيين والمرتزقة .. لنغض النظر عن كل هذا ، ولناخذ ما حققه العملاء من اصلاحات لنرى ان هذه الاصلاحات ما هي الا صورة مشوهة للاهداف التي تريد الثورة تحقيقها وهي بحد ذاتها ليست اهداف لهؤلاء العملاء ، و انما وسائل لما يسمونه بسياسة « تجفيف البحر من حول السمك » وهي وسائل للتحكم اكثر ، فاكثر في مصائر الجماهير ومقدرات البلاد وخيراتها .

ثم انه اذا كانت مبررات وجود الثورة قد انتفت ، فما الذي يجعل العملاء يعترفون بان الثورة لا تزال تمتلك الشارع العماني ، وانهم فشلوا في تغيير الاتجاه العام لهذا الشارع لصالحهم .

ان هذا الاعتراف بالواقع القائم يؤكد أن الثورة وحدها المعبر الحقيقي عن آمالي وتطلعات جماهير الشعب العماني ، لقد اكدت الثورة وعمقت ذلك بالممارسة العملية الثورية انها رمز للاباء والكبرياء العمانيين ، لذلك فانها تعيش في وجدان الجماهير وراسخة في اعماقها . وهذا ليس من باب الشعور العاطفي من جانب هذه الجماهير تجاه ابنائها الشهداء والمعتقلين او الذين لا يزالون يواصلون المسيرة، بل فوق ذلك ، لان هذه الثورة وبسواعد اولئك الابناء الاوفياء لهذه الجماهير تناضل بصبر وجلد وعنفوان ثوري لتحقيق اهداف هالما تطلعت ورنت اليها جماهيرنا العمانية المناضلة ، نحو بناء مستقبل الحرية والكرامة الوطنية والعدالة والتقدم الاجتماعي ، وهذا ما يدفع جماهيرنا للتلاحم مع الثورة وتمويلها بالدماء والارواح .

يونيو ٩

المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان - تصدر كل شهر -

ثمن النسخة
١٥٠ بيسة أو ما يعادلها

العنوان : لجنة الاعلام المركزي - ص.ب ٥٠٣٧ - عدن
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

موقفنا

في الذكرى الثالثة عشرة للثورة :

لنواصل النضال من اجل بناء الجبهة الوطنية المتحدة .. لدحر الغزاة والمستعمرين وعملائهم وانتزاع النصر

ونحن نستقبل العام الرابع عشر من عمر ثورة التاسع من يونيو ، نرى من واجبنا ان نقف قليلا امام هذا الحدث النضالي الوطني المهم في حياة جماهير شعبنا .. نقف لا لنستخلص دروس وعبر ثلاثة عشر عاما من التجربة ، لان لا مجال هنا لمثل هذا الاستخلاص . اذ ان الدروس كثيرة والعبر اكثر ... لكننا هنا سنقف عند حدود الثلاثة اعوام المنصرمة ، اي منذ اخر حملة عسكرية تعرضت لها الثورة والظروف التي افرزتها ، والتي استوجبت من قيادة الثورة وقواعدها الوقوف وقفة مراجعة جادة وصادقة ، وامينة مع الذات .

لقد تعرضت الثورة العمانية خلال الثلاثة اعوام المذكورة لاختبارات جدية وامتحان صعب في مدى اصالتها ورسوخ جذورها وبالتالي في قدرتها على الصمود والاستمرار ، وطبعا ليست هي وحدها من بين كل ثورات التحرر الوطني ، تتعرض لمثل هذه الاختبارات ، فهذه حالة عامة ، مع الاخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية والموضوعية لكل ثورة .

وقفت الثورة العمانية امام خيارين لا ثالث لهما ، فاما الصمود والاستمرار واما التسليم والارتماء في احضان اعدائها ، وفي حينها لم يكن سهلا تجاوز هذا الوضع بمجرد قرار يصدر عن قيادة الثورة ، كانت المعضلة اكبر من ان تحل بقرار فوقي ، ولقد وعت القيادة هذه المسألة ، واولتها كل الجهد والاهتمام ، فكان لا بد ان يصدر قرار الصمود والاستمرار من القاعدة ذاتها ، وبناء على قناعات راسخة وايمان ثابت بالنصر .

وحين اطلقت القيادة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان ، شعارها التاريخي « النضال من اجل اعادة بناء انفسنا من جديد فكريا وسياسيا وعسكريا ومواصلة الحرب الثورية » فانه كان محصلة لحوارات ودراسة ومراجعة استمرت فترة ليست قصيرة ، ورغم قناعات قيادة الثورة بأن الشعار والبرنامج المرحلي الذي ارتكز عليه جاء ليلبي فعلا متطلبات هذه الفترة من حياة الثورة ومترجما لرأي القاعدة فانها مع ذلك ، فضلت ان يأخذ تطبيق هذا الشعار وتنفيذ البرنامج المرتكز عليه ، بعدا واحتضانا قاعديا ، لضمان صحة وسرعة تنفيذه ، لذلك كانت الاجتماعات واللقاءات الموسعة التي شاركت فيها سائر قواعد وكوادر وقيادات الثورة ، التي اعلنت تأييدها التام والمطلق للبرنامج واستعدادها التام والمطلق ايضا لتنفيذه تنفيذا خلاقا ، بحيث تتوفر للثورة في اسرع وقت ممكن قاعدة صلبة للصمود والاستمرار .

هذا هو الطريق الذي اختاره المناضلون العمانيون ، طريق الصمود والاستمرار بالثورة حتى النصر ، وهذا الاختيار ، جاء ليجبر الاعداء على مراجعة حساباتهم وخططهم المضادة للثورة ، هؤلاء الاعداء ، الذين كانوا يراهنون على « المكسب » العسكري الجزئي الذي حققوه .

وعندما نقف اليوم لنستعرض الخطوات التي تمت على الطريق الذي رسمه برنامج القيادة المركزية فانه وبدون الخوض في تفصيليات ما تم ، نستطيع القول وبملء افواهنا وبثقة تامة ، ان تضحيات ونضالا تجماهير شعبنا لم تذهب سدى .

فعملية « اعادة بناء الذات » التي استندت على قاعدة الدراسة والمراجعة العلمية الواعية للمسيرة النضالية السابقة ، ذاتيا وموضوعيا ، وبالتالي على قاعدة الدراسة العلمية الواعية للوضع الراهن وايضا ذاتيا وموضوعيا ، وصولا الى نتيجة سليمة في تشخيص الخطأ ووضع اليد على الجرح ـ اذا صح التعبير ـ لتحديد المهمات تحديدا سليما وواعيا ، هذه العملية ، ، كانت ضرورة ذاتية وموضوعية الهدف منها تقوية وترسيخ جبهة الشعب الكفاحية التي نستطيع ان نضمن بها المستقبل الذي تنشده جماهير الشعب العماني .. المستقبل القائم على اسس الحرية والاستقلال الوطني الحقيقي والعدل والتقدم الاجتماعي .

ان حصيلة ما يقارب عام ونصف العام من السير في هذا الطريق « اعادة بناء الذات » تحفزنا للقول وبكل ثقة في النفس وفي المستقبل ، ان الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، وبرغم مما خسرته من أرض ومناضلين ، هي اليوم اقوى بنيويا من اي وقت مضى ، وان هذه القوة البنيوية تتمثل اول ما تتمثل في نضج فكري وسياسي لم يكن يوما متوفرا للثورة كما هو الحال اليوم .

ان شعار القيادة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان وكما هو وارد اعلاه ، لم يفصل مهمة البناء الداخلي عن المهمات النضالية الاخرى . فهو يؤكد على « مواصلة الحرب الثورية » . وحين ينص شعار القيادة المركزية على « مواصلة الحرب الثورية » فهو بذلك يعني استمرار الثورة لتحقيق أهدافها المعلنة في برنامج عملها الوطني المقر في مؤتمرها الثاني المنعقد في يوليو ١٩٧٤ م وبدون الخوض في تفصيلات البرامج التفصيلية الهادفة الى ترجمة هذا الشعار على صعيد الواقع العملي .

ان التأكيد على الاهداف الواردة في برنامج العمل الوطني ، يستند على قواعد قانونية وتنظيمية اي لان المؤتمرات وحدها المخولة بوضع برامج العمل ، وما دام لم يعقد مؤتمر فانه يظل برنامجا ملزما علينا تنفيذه ، ولكن ليس على هذا الاساس فقط نرتكز في تأكيدنا على الاهداف الواردة في برنامج العمل الوطني ، وانما لسبب اساسي اخر وهو ان كل التطورات والاحداث والمتغيرات التي شهدتها الساحة العمانية — وهي جزء من الساحة الخليجية الجزيرية — ، أكدت وتؤكد باستمرار صحة التحليلات الواردة في هذا البرنامج وبالتالي صحة الاهداف التي استندت على قاعدة تلك التحليلات ، فعندما يؤكد البرنامج على النضال من اجل « **تحرير عمان من كافة اشكال الاحتلال والوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال ..** » فلان عمان [السلطنة] بالفعل تخضع لهذا الاحتلال ، وللسيطرة الاستعمارية .. اليست القواعد العسكرية البريطانية والاميركية احدى صور هذه السيطرة ؟ . واليست الجيوش والقواعد الايرانية ، احدى صور هذا الاحتلال ؟ ثم ماذا نسمي امساك المستشارين والخبراء البريطانيين بمقدرات الامور في هذا البلد ؟

وحين يؤكد البرنامج على النضال من اجل « **اقامة حكم وطني ديمقراطي** » فانه يستند في ذلك على تحليل ان النظام العميل القائم في مسقط ، بالاضافة الى كونه نظام عميل للبريطانيين ومن صنع هؤلاء ، فانه « قد سلم [...] مناطق **بأكملها الى الغزاة الايرانيين ، ويقدم لهم الان كافة الامتيازات والتسهيلات . ويتنازل لهم كل يوم عن المزيد من الاراضي والمزيد من حرية العبث بمقدرات الشعب** » [التشديد من عندنا] وحين يؤكد البرنامج على النضال من اجل « **توفير كافة الحريات السياسية والديمقراطية للشعب** » فلان ابسط قواعد هذه الحرية لا تتوفر لمواطنينا ، وبالطبع لا يمكن ان تتوفر لهم في ظل التحالف الاستعماري الرجعي القائم الان في بلادنا . فالبلاد تخضع للاحكام العرفية الاستبدادية . وهذا ينطبق على الهدف الرابع « **اتباع سياسة اقتصادية سليمة تكفل سيطرة الشعب على ثرواته وتسخيرها لاهداف التنمية الوطنية والقومية** » **فان الذي يجري الان في بلادنا** انما هو نهب مسعور تقوم به الشركات الاحتكارية الامبريالية لثروات البلد ، واستنزاف قذر لهذه الثروات يساهم فيه النظام العميل بالقسط الاوفر عبر عمليات السرقات والاختلاسات والاثراء غير المشروع ، والتبذير والبذخ القابوسي وحين يؤكد البرنامج على النضال من اجل « **وضع تشريعات لضمان حقوق العمال والمستخدمين والنهوض بمستواهم** » وكذلك « **تحرير الفلاحين من العلاقات الاقطاعية والعلاقات المتخلفة ، واتباع سياسة زراعية سليمة ترفع من مستوى معيشة الفلاحين وتخدم الاقتصاد الوطني** » فلان التشريعات التي تضمن حقوق العمال غير واردة ووسائل التعبير لهؤلاء العمال معدومة ، وحقوقهم النقابية لا يعترف بها .

اما على صعيد المسألة الزراعية ، فان ما ورد في البرنامج يتنافى ويتصارع مع السياسة التي ينتهجها النظام ، والقائمة على اساس ، اما اجبار الفلاحين على ترك الارض والالتحاق بالمؤسسات القمعية « الجيش ، الشرطة ، الاستخبارات » واما ربط من يرفض ترك الارض بالديون الحكومية ، ليظل بذلك خاضعا لرغبات وسياسة النظام الزراعية . وكذلك تأجير الارض التي اجبر اصحابها على هجرها للشركات الاميركية ، لتشكل منافسا قويا للفلاح البسيط .

ان ايرادنا لهذه الاهداف من برنامج العمل الوطني ، بهذا التسلسل الوارد في البرنامج ، انما لنؤكد اولا على الاولويات في هذه الاهداف من ناحية ومن ناحية ثانية لنؤكد على صحتها مقارنة بما هو قائم الان في بلادنا .

من هنا فان المهمة المركزية في حربنا الثورية التي نخوض غمارها ، هي : تكتيل اوسع جماهير شعبنا العماني ، في اطار اوسع تحالف وطني ديمقراطي من اجل تحقيق هذه الاهداف التي لا يختلف الوطنيون العمانيون على صحتها **اذ «ان الدفاع عن ارضنا العمانية وشعبنا العماني في وجه المستعمرين البريطانيين والغزاة الايرانيين وعميلهم النظام القائم في مسقط ليس فقط حق لكل العمانيين وانما ايضا واجب مقدس عليهم جميعا . فعلى كل افراد الشعب العماني ان يتحدوا للقيام بهذا الواجب المقدس ولانقاذ وطنهم من الاحتلال والتمزق والخراب وبناء عمان مستقلة ديمقراطية وموحدة»** .

سياسة العملاء الإقتصادية: فتح الأبواب أمام الشركات الإحتكارية العالمية !

استنزاف رهيب لثرواتنا الوطنية .. وارتباط متزايد بالاقتصاد الامبريالي..

منذ نهاية عام ١٩٧٠ ، وهو العام الذي قام فيه البريطانيون بتنصيب عميلهم الحالي قابوس ، بدأت عمان تشهد سباقا رهيبا للشركات الاحتكارية الامبريالية ، فتحت شعار « فك حالة العزلة المفروضة على البلاد والانفتاح على العالم ، ومن أجل تطوير البلاد وتنميتها ، لرفع مستوى حياة الشعب » فتح العملاء أبواب البلاد على مصراعيها ، لهذه الشركات وقدموا لها كل التسهيلات الممكنة .

وبحلول عام ٧٣م كانت البلاد تعج بعدد كبير من هذه الشركات ، التي استطاعت ان تبرم معاهدات وعقود مع النظام العميل ، حصلت بموجبها على (حقوق) وامتيازات التنقيب عن النفط والمعادن . واستغلال الثروة السمكية والزراعية ، والقيام بأعمال الانشاءات وعمليات المسح الطبوغرافي والجيولوجي ، وحصلت هذه الشركات ، على استثناءات وتسهيلات نص عليها قانون سمي بـ « قانون الشركات » صدر في العام ٧٣م ، لتسهيل المهمة اللصوصية التي تقوم بها تحت شعار « تنمية موارد البلاد الاقتصادية » .

وفي حين انه حتى عام ١٩٧١م لم يكن في البلاد سوى شركة واحدة معنية بالنفط ، وهي شركة « تنمية نفط عمان » ، المتفرعة عن شركة « نفط العراق » البريطانية ، التي أممها العراق فانه توجد حاليا في عمان أكثر من عشرات شركات نفطية ، تتقاسم عمليات التنقيب عن النفط في انحاء السلطنة ، وهي شركات بريطانية ، وأمريكية ، وفرنسية والمانية غربية ، تقوم بمهامها بناء على عقود ابرمتها مباشرة مع الحكومة العميلة ، أو من خلال تنازلات عن حصص شركات أخرى ، واما من خلال عمليات مشتركة فيما بينها ، وتقوم هذه الشركات باقتسام أجزاء البلاد فيما بينها ، وبعدها يتم ابرام اي عقد مع الحكومة .

فبينما تستمر شركة « تنمية نفط عمان » باستغلال النفط المستخرج من منطقة الفهود ، تقوم شركة « كلوغ كونتنتال » في نذرلاند وهي جزء من شركة « بولمان كيلوغ » الامريكية بعمليات تطوير وادارة حقول « مرمول » و « أمل » الواقعة في جنوب البلاد ، وبتكلفة ٣٠٠ مليون دولار ، في ذات الوقت تقوم شركة « الف — ساميتومو — وينتر شال بالتنقيب عن النفط من ابو الطبول، ومساحة امتيازها ٧٫٠٠٠ كم٢ ، والشركة هي المانية غربية — فرنسية مشتركة .

وفي منطقة « رأس مسندم » ومضيق هرمز فقد حصلت على امتياز التنقيب فيها ، شركة ألف — كويشن الفرنسية ، بالاشتراك مع جلف أويل البريطانية الامريكية ، ومساحة الامتياز ٥٫٠٠ كم٢

أما في جزيرة مصيرة والمناطق البحرية حتى رأس منجي ، فتقوم بالتنقيب فيها شركة صن أويل وهي اتحاد مالي عالمي ، وكان هذا الامتياز قد سبق منحه للمدعو ويندل فليبس ، لكنه سحب منه فيما بعد.

ولكن النفط ليس الميدان الوحيد لهذا السباق الرهيب من قبل الشركات الاحتكارية العالمية ، فعلى اثر عمليات المسح التي قامت بها فرق ، استشارية متعددة كلفت خزانة البلاد مئات الملايين ، اتضح ان البلاد تملك ثروات معدنية اخرى من « النحاس ، والفوسفات ، والكروم ، والحديد ، والفحم الحجري » بدأت بعدها الشركات الامبريالية تتدفق طلباتها على الحكومة العميلة ، وقد صرح المدير العام « للمديرية العامة للنفط والمعادن » بأن ١٨٥ شركة عالمية قد قدمت طلبات للسماح لها باستثمار اموالها في مشاريع تتعلق بهذا الجانب ، وانه لن يتم الموافقة الا على ١٠ بالمئة من هذه الطلبات ،وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه المديرية، عبارة عن شركة مساهمة تملك حكومة قابوس ٧٥ بالمئة من أسهمها ، في حين تملك شركة مارشال الامريكية

مستقبل الأجيال العمانية يضعه النظام على كفه عفريت

والتي مقرها هيوستن ٢٢٫٥ بالمئة وما تبقى وهو ٢٫٥ بالمئة ملك لشركة « عمان للتنقيب » وهي احدى الشركات المتفرعة عن الشركة الكندية المعروفة باسم « بروسبيكتشن أوف تورنتو » ، ومن هنا يمكننا تبين نوعية الاختيار التي تحدث عنها المدير العام ، لنسبة العشرة في المائة من مجموع ١٨٥ طلبا عالميا للاستثمار .. أي ان الاختيار كالعادة ، لن يتم على أساس الحرص على المصلحة الوطنية ، بقدر ما سيتم على ضوء العمولة التي سيحصل عليها هذا الوزير أو ذاك المسؤول المعني ، مع افتراضنا طبعا بحسن نية المدير العام ونزاهته !

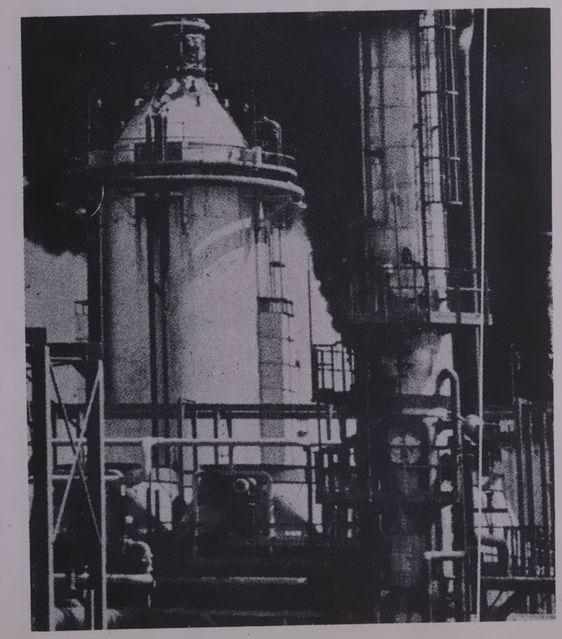

المهم ، انه على صعيد التنقيب عن المعادن هذه ، يجري سباق محموم بين الشركات العالمية الاحتكارية ، وتشير التقارير الاولية ، الى انه بعد ان تأكد وجود النحاس في منطقة وادي الجزي نتيجة عمليات المسح والتنقيب التي قامت بها الشركة الكندية المذكورة اعلاه .. فتحت حكومة قابوس ابواب البلاد لمختلف الشركات للقيام بعمليات التنقيب والبحث في مختلف مناطق عمان، وقد تبين وجود رواسب معدن الكروم على سفوح الجبل الاخضر في المناطق الداخلية ، وقد قدرت المصادر الاحتياطي الموجود من هذا المعدن بـ ٢ مليون طن ويبدو انه قد وقع الاختيار على شركة بروسبيكتشن أوف كندا لاستغلاله .

وفي مجال استغلال النحاس ، فان هناك مشروع تبلغ تكاليفه ١٢٠ مليون دولار ، تقوم باجراء الدراسة له لتنفيذه شركة « عمان للتعدين » وشركائها بينما تبدي شركة « عمان مارشال » وهي شركة متفرعة عن شركة امريكية ، اهتماما كبيرا جدا بالرسوبيات النحاسية التي اكتشفت في مناطق العرجاء والرسيل والبيضاء .

ويلاحظ ان هناك نوع من التقسيم للامتيازات بين الشركات الاحتكارية الاجنبية في مجال التنقيب واستخراج هذه المعادن ، حيث تقوم الشركة الالمانية الغربية المسماة ميب ، وهي شركة حكومية ، بالبحث والتنقيب عن الفوسفات في الجبال الغربية من جنوب البلاد ، بعد ان أنهت الدراسة المتعلقة بذلك ، والتي أكدت وجود الفوسفات رغم انه لم يتأكد وجوده بكميات تجارية بعد .

وهناك عمليات أخرى تقوم بها شركات أخرى ، للبحث عن المعادن بالقرب من مناطق صور (الساحل الشمالي) وعبرى في المنطقة الداخليه من البلاد وكذلك في مصيرة .

بينما تقوم شركة « تيلورودرو » البريطانية بالبحث عن الرواسب الحديدية في جنوب البلاد (ظفار) حيث ثبت وجود كميات غير تجارية حتى الان .

وتشجيعا من قبل حكومة قابوس للشركات الاحتكارية الاجنبية هذه . فقد طرحت مناقصة لانشاء ما أسمته بـ « المدينة الصناعية » وبتكلفة ٣٠ مليون دولار في منطقة الرسيل ، التي تبعد حوالي ٨ كم غربي مطار السيب ، وعلى مساحة تقدر بـ « ٣٠٠كم٢ » .

والمقصود هنا « بالمدنية الصناعية » مجمع للشركات الاجنبية ، أي مقرات هذه الشركات ، وغرف عملياتها ويتضح ذلك من طبيعة الانشاءات المنوه اليها في المناقصة المطروحة .

ولا يقتصر نشاط الشركات الاحتكارية الامبزيالية على النفط والمعادن بل تمتد شباكها لتشمل الثروة السمكية والزراعية ، والمؤسسات المصرفية والانشائية فعلى صعيد الثروة السمكية ، هناك الان ثلاث

شركات اما اجنبية بحته ، مثل الشركة الكورية ، والشركة اليابانية ، واما اجنبية ـ حكومية مثل الشركة العمانية ـ الايرانية . وتقول التقارير ان الشركات الكورية الجنوبية وحدها تصطاد يوميا ما مقداره ٢٠ طن من السمك ، يتم تصديره للخارج .. وهذا الرقم يدلل على الاستنزاف الواضح لهذه الثروة ، وعلى صعيد الشركة العمانية ـ الايرانية للاسماك فان هناك لجان ايرانية ـ عمانية تبحث الان في تنسيق السياسة السمكية والصناعات المتفرعة عنها ، والمعروف ان رئيس الجانب الايراني في هذه الشركة هو الجنرال اسماعيل رياحي .

وعلى صعيد الثروة الزراعية تقوم حكومة قابوس . بتأجير الاراضي الزراعية لشركات امريكية وبعقود مددها تصل الى عشرين عاما . لاستغلالها ، وتمارس هذه الشركات عملياتها هذه تحت ستار المزارع النموذجية .

وعلى صعيد المؤسسات المصرفية فان العديد من البنوك البريطانية والامريكية والايرانية ، قد فتحت فروع لها ، وادخلت نفسها في مساهمات في المصارف المحلية ، سواء المصارف الحكومية ، او المصارف الاهلية .. وتتنافس هذه المصارف في مجال الاستثمار وفي مشاريع من النوع الذي يدر الربح السريع ، مثل الانشاءات السكنية .

ان كل هذه العمليات المسعورة والسباق الجنوني في البحث والتنقيب عن ثروات الارض العمانية ، يفسرها النظام العميل في مسقط ، بأنها تهدف الى تنمية ثروات البلاد ، وتنمية قدراتها المادية ، بهدف رفع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء المادي والحضاري للشعب العماني ، ولكن الحقيقة غير ما يدعيه العملاء ، فمن الواضح ان الشركات الاحتكارية الامبريالية ، تتسابق ويسيل لعابها على ثروات البلاد. ليس حبا في الشعب العماني ولا بهدف تنفيذ ما يدعيه العملاء من برامج تنموية ، وانما سباق من أجل الربح ، ويجر هذا السباق على البلاد والجماهير مخاطر وخيمة العواقب .

فبالاضافة الى كونه استنزاف سريع لثروات البلاد، وما يعنيه ذلك بالنسبة لمستقبل الاجيال القادمة ، فانه بامكاننا الاشارة الى مخاطر اخرى لا تقل جسامة وهي : ـ

١ ـ ان الاتفاقات والعقود التي تبرمها حكومة مسقط مع هذه الشركات ، لا تنص على تدريب الكادر الفني العماني ، في المجال الذي تعني به تلك الشركات . وهذا يعني ان الشركة تجلب معها عمالها وخبرائها الفنيين ، وغير الفنيين ، الذين يستمرون معها في العمل الى ان تنجز مهمتها .

٢ ـ ان ذلك يعني استمرار الاعتماد على الاجانب ، من ناحية ، وتفاقم البطالة في صفوف الجماهير العمانية من ناحية ثانية بالاضافة الى استمرار التخلف التقني في البلاد .

٣ ـ أن الامتيازات الممنوحة لهذه الشركات الاجنبية، تخلق امامها ظروفا جيدة لمنافسة الشركات المحلية ، خاصة وان الشركات الاجنبية تملك من الخبرة الفنية ورؤوس الاموال ما لا تستطيع توفيره الشركات الوطنية ـ (المحلية) ، وهذا يؤدي بالطبع الى استفراد الشركات الاجنبية بثروات البلاد وخيراتها .. وسيقتصر دور الشركات المحلية الى المشاركة النسبية في مشاريع تذهب غالبية أرباحها الى البلدان الرأسمالية

٤ ـ أن قدوم الاف الاجانب من خبراء وعمال ورجال اعمال الى البلاد يخلق وضعا معاشيا صعبا ، فهو من جانب سيؤدي كما قلنا الى تفشي البطالة في البلاد ، وبالتالي الى تدني الاجور ، ومن جانب اخر سيؤدي الى ارتفاع متزايد في تكاليف المعيشة . ومعنى هذا المزيد من التدهور في الحياة المعيشية للمواطنين .

٥ ـ وبينما كان مفترضا ان يتم التخطيط لاقامة صناعة ثقيلة اعتمادا على المعادن المكتشفة ، بما يعنيه ذلك أولا وقبل كل شيء اعداد الكادر الفني العماني الذي يستطيع ادارة هذه المشاريع الصناعية، حتى ولو تم الاعتماد على الاجانب في البداية ، فاننا نرى حكومة العملاء ، تعقد الصفقات من أجل تصدير هذه المعادن الى الخارج لتغذي المصانع في الدول الامبريالية ، مكتفية بالسعر الذي تدره عليها هذه المعادن ، لتقوم بتبذيره فيما بعد ـ وكالعادة ـ في مشاريع لا علاقة لها بما تدعيه من نيتها في التنمية الاقتصادية ، المتعارف عليها ، وانما توظف هذه العائدات في مشاريع ، تقوم ذات الشركات بامتصاصها فيما بعد ، مقابل عمليات ، تنقيب أو توريد مواد مصنعة من نفس المواد الخام التي جرى تصديرها من البلاد ، وهكذا ، تتم العملية : مبالغ توظف لاستخراج مواد خام تصدر للخارج ومقابل مبالغ (سعر ونسبة الربح) تعود الى البلاد تنفق من جديد مقابل مواد مصنعة في البلدان الرأسمالية ، ومن نفس المواد الخام المستخرجة من البلاد .

بهذه الصورة يجري الربط المحكم للاقتصاد العماني بالاقتصاد الامبريالي ويجري بالتالي خلق طبقة طفيلية مرتبطة بالشركات الاحتكارية الاجنبية ، ويجري تحويل المجتمع من مجتمع متطور انتاجيا ، الى مجتمع استهلاكي ، لتستمر البلاد في الوضع الذي يجعل منها باستمرار البقرة الحلوب للامبرياليين وشركاتهم الاحتكارية .

وهكذا يستمر النظام العميل في سياسته المتسمة بالاستهتار المتعمد بمصير الجماهير العمانية ومستقبل الاجيال القادمة .. ولا عجب في ذلك ، وليس متوقعا من هكذا نظام بأن يكون افضل مما هو عليه ، بل المتوقع منه ما هو أسوأ .

النظام العميل وعمليات البحث المحمومة عن وسائل الحماية من غضبة الجماهير

ماذا يصنع نظام ، تنعدم أسس الثقة بينه وبين الجماهير التي قدر ان يتحكم بمصيرها ، لكي يحافظ على وجود واستمرار تحكمه وتسلطه ؟

هذا السؤال معني به ، النظام القائم حاليا في مسقط .

فنظام الاسرة البوسعيدية ، الذي يتربع فوق كراسي الحكم الانجليزية الصنع ، منذ ما يقارب قرنين ونيف ، لم يكن يوما من الايام ليحوز على ثقة وحب واحترام جماهير الشعب العماني، وانما ظل باستمرار مفروضا على هذه الجماهير بقوة الحديد والنار وبالاعتماد على حراب الاجانب ، باستثناء عهد اول سلالات هذه الاسرة ، الحاكم الوحيد ، ونعني به الامام احمد بن سعيد .

فلقد حكم بقية من تتابعوا من سلالة هذه الاسرة وحتى يومنا هذا بقوة الحراب الانجليزية ، ومؤخرا اضافوا اليها الحراب الايرانية والهيمنة الامبريالية الامريكية . وهذا ليس غريبا . فنظام لا يعبر عن طموحات واماني الجماهير ولا عن تطلعاتها للمستقبل لا يمكنه ابدا ان يحوز على ثقة وحب هذه الجماهير وانما على العكس من ذلك . فانه لا يجني سوى كره وحقد هذه الجماهير عليه .

ومن هنا فانه لا بد لنظام من هذا النوع ، كالقائم الان في مسقط ، ان يسعى باتجاه توفير ضمانات تتيح له الاستمرار على قيد الحياة متربعا فوق رقاب الجماهير . ومن خلال التجربة ، نعني تجربة حكام مسقط مع جماهيرنا اكتشف هؤلاء الحكام العملاء ان سياسة الاعتماد على الحراب الاجنبية لا تكفي ، بل ان هذه الحراب تؤجج الحقد والكره الجماهيري ضدهم وانه لا بد من وسائل اخرى ، تكون مؤقتا ، مساعدة ومستقبلا تعد بديلة ، ابتداء من انشاء مؤسسات قمعية محلية وانتهاء ببعض المشاريع الاصلاحية لامتصاص نقمة الجماهير .

ورغم تعطش الجماهير العمانية لمظاهر الاصلاح ومعالم التقدم والتطور الا ان ما نفذه العملاء وما ينوون تنفيذه لم يكن ليخدم هذه الجماهير في محصلتها العامة ، بقدر خدمتها لفئات اجتماعية معينة مرتبطة بالنظام وباشكال الوجود الاجنبي والهيمنة الاقتصادية لشركات الاحتكار الامبريالية .

لذا فانه على عكس ما يحاول النظام العميل في مسقط الايهام به من تجاوب جماهيري مزعوم ، تشتد وتيرة القمع والارهاب البوليسي ضد الجماهير ، ويجري تكريس محموم لمظاهر القمع والحكم العرفي المستند على الحراب الاجنبية ، وتنامي قوى قمع محلية ، تعد لتكون عصى النظام الغليظة ، لكسر راس كل من يحاول التطاول على النظام واسياده .

ومنذ الايام الاولى لمسرحية الانقلاب عام ١٩٧٠ اهتم الخبراء والمستشارون البريطانيون بتأسيس القوى القمعية المحلية بقيادتهم . حيث اتجهت انظارهم نحو كل من الجيش والشرطة والاستخبارات .

فعلى صعيد الجيش جرى رفع عدده وامكانياته وقدراته التسليحية والتدريبية ، بما لا يمكن مقارنته بوضعيته السابقة على الاطلاق ، بل انه اصبح من اكفأ الجيوش في منطقة الخليج والجزيرة . ورغم ان سائر قيادات هذا الجيش بيد البريطانيين — حيث انه حتى الان لم يسلم اي منصب حساس لاي ضابط عماني — فان النظام اصبح يخشى هذه المؤسسة . فلا هو واثق من خبرائه وضباطه الانجليز ، اذ يخشى ان يكرر هؤلاء ما فعلوه في يوليو ١٩٧٠ م فيزيحوا قابوس ، ويضعوا بديلا عنه ، ولا هو — اي النظام — واثق من الضباط والجنود العمانيين، اذ يخشى ايضا ان يقوم هؤلاء بالاطاحة به ، رغم ان هؤلاء الضباط والجنود يعدون اعدادا جيدا على ايدي ضباط عتاة في الرجعية ومطعمين بمشاعر الولاء للاسياد المستعمرين والامبرياليين، من بريطانيين واردنيين ومرتزقة اخرين ، عاملين على تجريد الجنود والضباط العمانيين من مشاعرهم واحاسيسهم الوطنية ، غارسين فيهم روح الولاء للنظام القائم .

ونتيجة لفقدان النظام لثقته في الجيش الذي بني لحمايته . فان انظاره واهتماماته القصوى تتجه نحو بناء قوى بوليس على غرار ما هو موجود في الاردن والمغرب (قوى الامن الداخلي) وما هو موجود في السعودية ودولا رجعية اخرى (الحرس الوطني) لتقوم هذه القوة القمعية بتشكيل سياج واق للنظام ضد المخاطر التي قد يتعرض لها كالانتفاضة الجماهيرية المتوقعة من ناحية . وضد اية محاولة قد يقوم بها الجيش من ناحية اخرى .

فما يسمى بالشرطة السلطانية يجري تكوينها واعدادها ، ليس على اساس انها قوة لحفظ الامن وحماية المواطنين من مخاطر الجريمة والمجرمين ، رغم ان هذا ما يوحي به مظهرها الخارجي ، والعرف . وانما يجري اعدادها لتشكل قوة قمعية من الدرجة الاولى ، مزودة بأحدث اسلحة القمع ووسائل الاتصال والتنقل السريع .

ونظرا للاهمية القصوى التي يعلقها النظام العميل على هذه القوة القمعية فقد تم فصلها عن وزارة الداخلية وانيطت مسؤوليتها بالمستشار الامني للعميل قابوس وهو بريطاني الجنسية ، ويتولى قيادتها المباشرة مرتزق اسيوي من سيلان المدعو ديسلفا ويتولى التدريب لافراد واجهزة هذه القوة ضباط ومرشدون اجانب ذووا خبرات وكفاءات قمعية عالية .. وتتبع لهذه القوة ، دوائر ومؤسسات ، عادة تكون تابعة لوزارة الداخلية ، كما هو متعارف عليه في سائر البلدان ، كالجوازات مثلا .

ويعتبر مركز الشرطة في اي ولاية من الولايات ، سلطة مستقلة واعلى من سلطة الوالي ، فبامكان هذا المركز ان يعتقل اي شخص دون انتظار تخويل من وزير الداخلية ، الذي يخضع الولاة لسلطاته .

ويدعم « الشرطة السلطانية » جهاز الاستخبارات السلطانية ، والتي بدورها تتبع بصورة مباشرة للمستشار الامني لقابوس البريطاني الجنسية والمدعو دنسن وفي كل ولاية من ولايات السلطنة هناك ما يسمى بالضابط السياسي وغالبية هؤلاء من البريطانيين امثال لندن وبركس وهذا الضابط يشكل بدوره جهازا مستقلا في الولاية ، ولكن هناك تنسيق بين جهازه وبين مركز الشرطة وخاصة في عمليات المداهمة والاعتقال والتي كثيرا ما تحدث وفي مختلف الاوقات .

وبالاضافة الى وسائل الوقاية والدفاع هذه التي يؤسسها البريطانيون لحماية الوضع القائم في مسقط ونظامهم العميل ، يجري ايضا تأسيس قوة عسكرية خاصة، تسمى « فرقة قابوس » تكون مهمتها الاولى والاخيرة ، الدفاع عن رمز النظام العميل وقصوره ويقودها ضباط بريطانيون ايضا امثال باكستون .

كل هذه القوى بالاضافة الى الاف الجنود الايرانيين والضباط والجنود البريطانيين والمرتزقة الاوروبيين ، من اجل حماية النظام العميل ضد الجماهير العمانية التي تناصبه العداء ، وهي دليل على زيف كل مزاعم العملاء واسيادهم وكل المأجورين والمتخاذلين من ان جماهير الشعب اصبحت تتقبل الوضع القائم وتسلم به .

فجماهيرنا لا يمكن ان تسلم للعملاء ، وستستمر مسيرة النضال وستستمر الثورة الشعبية لاقتلاع الوجود الامبريالي وتكنيس الغزاة والمحتلين وعملائهم الخونة ، وعند الفصل لن يكون لا الجيش ولا الشرطة ولا اية قوى قمعية الى جانب النظام واسياده ، بل ان هذه المؤسسات ستنحاز لا محالة الى صف جماهير شعبها .

الجيش الذي ولد .. وولدت معه أزمة الثقة

العمل الوحدوي الخليجي.. ضرورته.. ومهمّاته الراهنة

- مشروع "أمن الخليج" تكتيل للقوى المعادية للثورة
- العمل الوحدوي لا يقوم على أساس الصّيغ الجامدة
- بالحوارات المكثفة يمكن الوصول الى الهدف الوحدوي المطلوب

«الجبهة الوطنية تجمع في وحدة متناقضة عديداً من الطبقات الاجتماعية تختلف الواحدة منها عن الاخرى ، وتتوحد كلّها على أساس برنامج نضال مشترك ومحدد» .

لي ذوان

دونما أية أوهام يعرف لي ذوان ، وهو في ذلك يعكس استراتيجية حزب العمال الفيتنامي ، الجبهة المتحدة التي لعبت دورا مهما في نضال الشعب هناك ، وقادت في مراحل متعددة كفاح الجماهير الذي خاضته ضد الاستعمار الفرنسي أولا ، والوجود الامبريالي الامريكي قبل نيل الاستقلال .

والجبهة العربية التقدمية على صعيد الوطن العربي كانت ولا تزال مطلبا قوميا قدمت في سبيله الجماهير العربية التضحيات الجسام ، وتجسد في بعض المراحل من نضالات أمتنا العربية ، تارة بشكل عفوي ، وهو ما يبرز في الفترات التاريخية من حياة هذه الامة ، وتارة أخرى يأخذ أشكالا تنظيمية — سياسية هي بين الحزب والجبهة . وأحيانا أخذ شكل تيار سياسي عارم وشامل كما هو الحال بالنسبة للناصرية ، التي يصعب وضع تعريف — خاصة على الصعيد التنظيمي — محدد المعالم لها . لكنها كانت عامل استقطاب قومي واسع لا يمكن أن تتجاوزه .

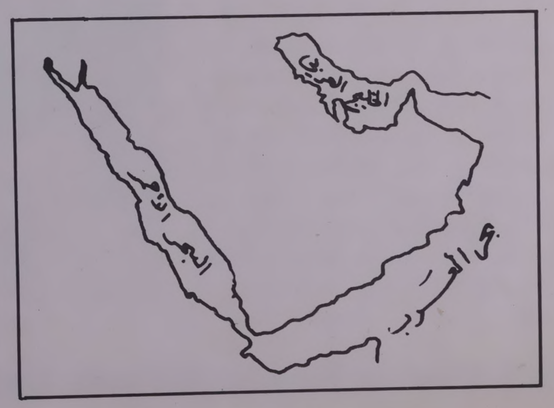

والحديث عن الجبهة العربية التقدمية يصطدم بعقبات عدة أهمها وأكثرها تعقيدا : التجزئة ، وهي التي لعبت ولا تزال تلعب حجر العثرة الاكبر ، الذي يعيق مسيرة العمل من أجل توحيد أداة الثورة العربية في اطار جبهوي . وهذا لا يثير في نفوسنا اليأس ، ولا يزرع القنوط ، بقدر ما يضع بذرة الاصرار على تجاوز هذه العقبة من أجل الوصول الى أحد أهداف الامة العربية الاستراتيجية ألا وهو الوحدة .

واذا كان تحقيقها بشكل شمولي ، وبما يتفق وطموحاتنا ، تكتنفه الصعوبات ، فان سبل تحقيقها لا بد وأن تأخذ مراحل ربما تتسم في البداية بطابع قطري ، وربما يغلب عليها انجاز المهمات الاقليمية ، لكن ذلك لا يخيفنا ، طالما أستمر الهدف النهائي ماثلا أمام أنظارنا ، لا نحيد عن طريق الاصرار من أجل الوصول اليه .

وبالنسبة لنا كثورة عمانية ، وعلى طريق الوحدة الشاملة ، فاننا ننظر الى **تفاعل الفصائل الثورية والوطنية في الخليج العربي** مهمة ملحة لا بد أن تحظى بالدراسة والعمل الجاد من قبل كافة هذه الفصائل والقوى ، بحثا عن الصيغة الافضل لتكتيل نفسها ، وصولا الى الشكل النضالي الانسب الذي يتلاءم والظرف الراهن الذي تمر به منطقتنا . وهذه **الدعوة** لا تنبع من تصورات ذاتية ، ولا طموحات نرجسية بعيدة عن الواقع ، بل على العكس من ذلك تماما ، فهي تستمد جذورها من صلب الواقع ، وبناء على دراسته ومعرفة سير قوانينه . ذلك أننا ، ونحن في زخم اندفاعنا نحو العمل الخليجي الموحد ، لا يغيب عن أذهاننا الواقع الراهن الذي يمكن رسم أهم معالمه ، ذات العلاقة بالنضال المشترك على الصعيد الخليجي كما يلي :

● التجزئة :

منذ أن استفردت بريطانيا بالمنطقة ، وفرضت سيطرتها عليها بعد انتصارها على فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر ، شرعت في تمزيق أوصال هذه المنطقة ، وخلق كيانات سياسية هزيلة نصبت عليها حكاما تعذر حماية مصالحهم وقدرتهم على الاستمرار في الحكم دونما دعم وحماية قوى أجنبية استعمارية وخاصة بريطانيا . هذه السياسة — فرق تسد — وجدت لها ما يغذيها في الداخل ، حيث شكلت الصراعات القبلية ، والنزاعات الطائفية الارض الخصبة التي زرعت فيها القوى الاستعمارية بذرة التجزئة ، وسقتها بافتعال الصدامات بين القوى المتنازعة وتغذيتها لضمان استمرارها وتصاعدها ، وبالتالي الحؤول دون تبلور الظواهر الوحدوية وتسهيل محاربتها والقضاء عليها وهي لا تزال في المهد . **وكان لذلك تأثيره على الواقع السياسي في كل كيان من تلك الكيانات ، وللقوى الاجتماعية التي أفرزها والتي ارتبطت مصالحها مع** وبشكل أكبر بعد الارتفاع الذي عرفته أسعاره في منتصف السبعينات من هذا القرن .

● الاختلافات بين القوى الوطنية :

ارتبطت التطورات التي عرفها المجتمع العربي في الخليج بتلك التي عرفتها مواقع أخرى عربية . وكان الخليج ساحة عربية نمت وتبلورت فيه كافة الاتجاهات السياسية التي سادت الوطن العربي . وبالتالي فقد انتقلت اليها الصراعات التي قامت بين المنظمات الام ، فلم يكن في وسع الفروع أن تتحاشاها ، خاصة وأن بداية تكونها جاءت على أيدي كوادر المنظمات الام ، أما العاملة في منطقة الخليج ، أو عن طريق تنظيم طلاب الخليج الذين يتلقون تعليمهم في العواصم العربية .

هذا الاختلاف في الجذر السياسي لا بد وأن يعكس نفسه في البرنامج ومن ثم المهمات وخاصة المصيرية منها مثل ، الموقف من **الوحدة العربية ، وعروبة الخليج ،** ناهيك عن شكل العلاقات التي يجب أن تسود بين فصائله . وبالتالي فان التباين بين المنظمات الام ، وجد أيضا عناصر الخلاف المحلية ، وخاصة تلك التي أشرنا اليها . وكانت النظرات القطرية الضيقة لدى البعض معول هدم قاس حطم محاولات التوحيد وخطواته الجادة التي أقدمت عليها بعض القوى الاخرى . على أن ذلك **لم يكن العامل السلبي الوحيد ، حيث أنه من الضرورة التأكيد على أن الحركة الوطنية برمتها — لا ينبغي اغفال العوامل الموضوعية — ساهمت بنصيب متفاوت في عدم الوصول الى وحدة الاداة الثورية — حتى في المراحل الملائمة للتوحيد — في الخليج العربي.**

● الارهاب والقمع :

لم تكن التجزئة وحدها العامل الموضوعي الذي لعب دوره في اعاقة مسيرة الوحدة الوطنية على الصعيد الخليجي ، بل كان للسياسة التي سارت عليها الانظمة القائمة دورها في ذلك ، حيث أن الاستبداد ، والحكم الفردي ، وانعدام الديمقراطية ، وسيادة الاحكام القراقوشية ، والعمل بموجب أشد الاساليب رجعية ، وأكثرها ارهابا ، كان لها جميعا نصيبها في فرض العمل المغرق في سريته على كافة الفصائل الثورية ، وهذا بالطبع من تأثيراته السلبية سواء فيما يتعلق بطرح البرامج ، أو الدفاع عنها ، أو الدخول في حوارات مع الفصائل الاخرى بشأنها ، حيث تعاملت الانظمة المتعاقبة مع كافة القوى السياسية بالحديد والنار ، وحرمتها من حقها في التعبير عن رأيها بصراحة .

ان « الوحدة » أو « التنسيق » بين الفصائل المختلفة لا يمكن أن يتم الا في ظل أنظمة ديمقراطية ، بل ربما يكون في بعض الحالات العكس هو الصحيح : أي أن يكون ارهاب السلطة عاملا من عوامل التوحيد ، أو عامل من عوامل الاسراع بخطواته ، كما أن أمامنا العديد من التجارب الناجحة في العمل المشترك، أو التي أعطت ثمارها في ظل ظروف قمعية قاسية ، وتجارب أخرى فاشلة في أكثر النظم الديمقراطية .

لكن ذلك لا ينفي أن القمع والارهاب يعيقان نمو وتطور الحركة السياسية ، ويتطلب منها أساليب نضالية تستنزف نسبة عالية من طاقاتها فقط لمواجهة القمع والارهاب ، بدلا من العمل في مجال آخر .

● الوحدة ضرورة :

فوق ذلك كله يبقى العمل المشترك هدفا لا بد من النضال من أجله خاصة في هذه المرحلة حيث نلمس تكالب الاعداء ، وسعيهم الحثيث لتقليص الخلافات فيما بينهم ، وتنسيق خطواتهم خاصة تلك المضادة للعمل الوطني ، والهادفة الى استئصال جذوره من أوساط الجماهير ، بل أن ركنا أساسيا من أركان مشروعاتهم الامنية هو الابقاء على هذا التمزق بين فصائل العمل الوطني من أجل سهولة الاستفراد بأحدها أو بعضها دون الاخرى .

فمشروع « الامن الخليجي » ليس في نهاية المطاف سوى تكتيل لكافة القوى المعادية للثورة وتوحيد قدراتها من جهة ، وتطويق الثورات والسعي للقضاء عليها وعلى حركات التحرر الوطني من جهة أخرى . وفي سبيل ذلك وجدنا أن القوى الرجعية تسكت عن الجرائم التي تنفذها القوى الاخرى ضد شعوب المنطقة، وتغض الطرف عنها حتى في بعض الحالات التي مست بشيء من مصالحها . ولعل أسطع مثال على ذلك هو الغزو الايراني للاراضي العربية ، سواء في خطواته الاولى المحدودة حين احتلال الجزر ، أو في اطاره الاوسع والاكثر خطورة ، وذلك حين أرسل الشاه قواته لغزو الاراضي العمانية برضى قابوس ، ومباركة الدوائر الامبريالية ، وصمت متعمد ومقصود من العواصم العربية الخليجية ، التي لم تحرك ساكنا ثم اكتشفت — يبدو أن ذلك تم بعد

فوات الاوان !! — ان ما أسماها الشاه بقوات لنجدة قابوس كانت مرتكزات لتثبيت الاقدام الايرانية فوق سطح الجزيرة العربية ، ومع ذلك فضلوا الصمت ، وعدم رفع الاصوات بالاحتجاج ، أو بالاقدام على ما يمكن أن يثير الشاه ، أو يزعج الاصدقاء في عواصم مثل واشنطن ولندن .

وعلى الرغم من أن بعض الخلافات الثانوية قد نشبت بين أطراف المشروع وخاصة بين السعودية وايران . الا أن تلك الخلافات لم تصل في أقصى حالاتها الى القطيعة التامة ، ولم تبعد أي منهما عن مواجهة القوى الثورية في المنطقة . فحتى الان ، وعلى الرغم من اصرار ايران على ابقاء قواتها العسكرية في عمان ، وعلى الرغم من علاقاتها الوثيقة مع العدو الصهيوني ، الا أن السعودية لا ترى في أي من الظاهرتين ما يدفعها الى الاساءة الى علاقاتها مع طهران ، بل نراها على

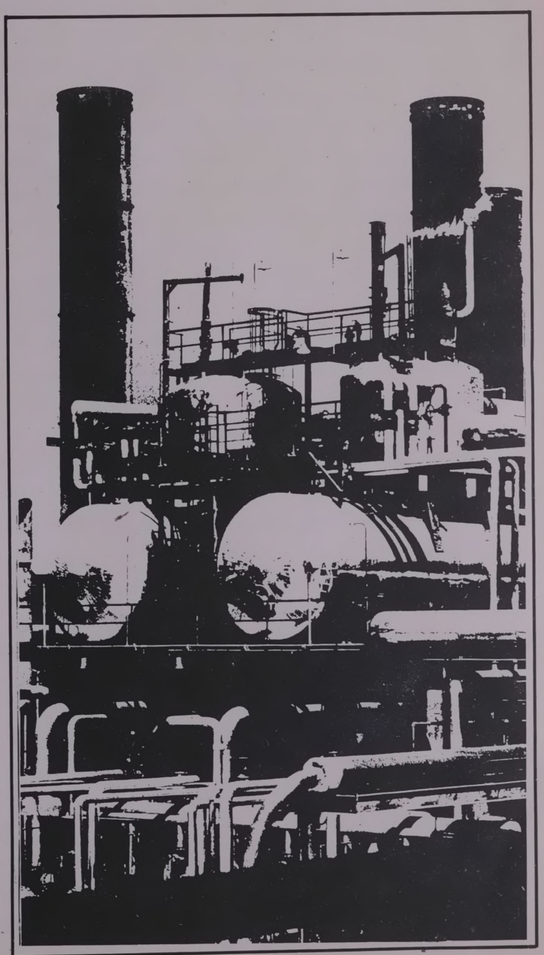

العكس من ذلك تحاول قدر الامكان تحسينها ، وتعزيزها .

خطوات لا بد منها :

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على شعورنا العميق بأهمية الوحدة الوطنية على الصعيد المحلي بل وضرورتها ، لا بد لنا من الاشارة الى أن هناك اجراءات لا بد منها من أجل أن تكون الوحدة المنشودة قائمة على أسس سليمة ، وترتكز على أركان صلبة لا تهتز أمام أول هبة ريح تهب عليها ، وهي التي يفترض فيها أن تواجه العواصف العاتية .

فلا بد أن يسبق العمل الوحدوي حتى في أوهى أشكاله وأكثرها هلامية حوارات مكثفة يبسط فيها كل فصيل ، يرى ضرورة الخطوة الوحدوية ، رؤيته الاستراتيجية لطبيعة المرحلة التي تمر بها المنطقة ، وصيغ النضال الملائمة لها . ان امتلاك كل فصيل في هذه المرحلة لمثل هذه البرامج ليست كافية ، اذ لا بد أن يخضع كل برنامج منها الى نقاش مطول تسهم فيه كافة الفصائل الاخرى وتعطي وجهة نظرها فيه .

وتقتضي الضرورة أن يبتعد كل فصيل عن مواقع النظرة الذاتية الضيقة التي لا بد وأن تسقطه في أنانية حزبية محدودة تحجب عنه رؤية الصالح العام ، وبالتالي تغليبه على ذلك الذاتي الضيق ، خاصة وأن العام يمهد الطريق ويفسح المجال لصراع وحدوي متكافىء تكون الجماهير — وهي المؤشر الاكثر صدقا وحساسية — هي الحكم الوحيد ، ولها القول الفصل . ان هذا التجرد من الذات لصالح الكل مهمة صعبة وبحاجة الى صراع طويل لا بد وأن يخوض كل فصيل مع نفسه .. مع قواعده ، لكنه في المطاف الاخير شرط أساسي من شروط الوحدة ، وعامل مهم من عوامل استمرارها .

وتتطلب المرحلة أن نتخلص من الصيغ الجامدة ونرى الحياة وسير الامور فيها ، ومجرى الصراع عليها بنظرة حية متجردة تنبع من الواقع ، ولا تتلقف مستوردة ولا جاهزة الصنع في قوالب معلبة ، تحجب عن أي منا رؤية الواقع الملموس وتشخيصه ووضع أسس العمل على ضوء ذلك . وهذه هي أقوى مهمة في غاية الصعوبة خاصة عندما يؤخذ في الحسبان التركة التي ورثها كل فصيل دونما أي تفريق . فالتربية الماضية على الرغم من أهميتها وايجابياتها لا تخلو من السلبيات التي ينبغي العمل سوية من أجل التخلص منها وتحقيق ذلك يكون ذا ردود أفضل لو جرى بشكل جماعي .

ان أهمية العمل الوحدوي وضرورته تجعل من انجازه مسؤولية استراتيجية يقع عبئها على كاهل الجميع دونما أي استثناء ، وتستدعي جهود الجميع ولا يستثنى من ذلك فصيل . وصعوبة الطريق وطولها ووعورتها لن تثني عزائمنا ولن تحد من عملنا ، ولن توقف مسيرتنا .

الشباب العُماني

كان وسَيظل في الصفوف الأولى للمَسيرة النضالية للشعب العُماني

لقد التفت الشبيبة حول الثورة ، لأنها تشعر أن الثورة هي المعبّر عن طموحها

الشباب العماني ، كان ولا زال ، هو الطاقة الخلاقة المبدعة في المجتمع ، كان دائما في الصفوف الاولى في التضحية من اجل القضية الوطنية .

وبمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لثورة التاسع من يونيو المجيدة ، التقى مندوب مجلة « ٩ يونيو » بأحد قياديي منظمة الشباب العماني فكان هذا الحوار الرفاقي :

س — « ٩ يونيو » ونحن على ابواب الذكرى الثالثة عشرة لثورة التاسع من يونيو المجيدة ، ما هي الصورة التي تنطبع في ذهنكم عن الوضع الراهن ؟

ج : أولا اسمح لي أن أقدم عرضا سريعا للدور التاريخي الذي لعبه الشباب العماني في المسيرة النضالية للشعب العماني ، وبالتحديد الفترة التي اعقبت انتكاسة انتفاضة الجبل الاخضر ٥٧ — ١٩٥٩ م.

فبعد انتكاسة هذه الانتفاضة ، وتحت ضغط الفقر والملاحقات والقمع الذي اخذت تمارسه القوات البريطانية « المنتصرة » ضد الجماهير العمانية ، أضطرت اعداد كبيرة من المواطنين الى الهجرة الى البلدان المجاورة ، وبلدان شرق افريقيا ، وشكل الشباب نسبة كبيرة ، بل الاغلبية الساحقة من هؤلاء المهاجرين ، بحثا عن الامان ومصدر الرزق ، حاملين معهم مشاعر الحب للوطن والحقد على المستعمرين وعملائهم وتصميمهم على مواصلة النضال .

وفي هذه البلدان كانت توجد تنظيمات سياسية قومية واقليمية وباندفاع شديد انخرط غالبية الشباب العماني المهاجرين في هذه التنظيمات ، فوجد فيها وسيلة لتنظيم قدراته وامكانياته ، وصقل مشاعره الوطنية والنضالية .

وبانخراطهم في هذه التنظيمات لم يعد تفكير شبابنا منصبا في القضية الوطنية فقد رأوا ان هذه القضية هي جزء من قضية اكبر ، انها القضية القومية ، فلعب الشباب العماني دورا لا ينكر في النضال القومي التحرري المعادي للاستعمار والرجعية ، متأثرين في ذلك بالمد الواسع الذي شهدته حركة التحرير العربية حينذاك في نضالها ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل التحرير القومي والوحدة العربية .

وقد أخذت هذه التنظيمات القومية ، تمد الحركة الوطنية العمانية بطاقات شبابية وطنية خلاقة .. هؤلاء الشباب الذين عادوا الى وطنهم مكتسبين دروسا وعبر وتجارب أغنوا بها النضال الوطني العماني ، وواكبوه خبرة وتطويرا منذ فجر التاسع من يونيو عام ١٩٦٥ .

واليوم وبعد ثلاثة عشر عاما من انطلاقة الثورة ، نرى ان الشباب الذي احتضن الثورة وأمدها بعناصر القوة والاستمرارية طيلة السنوات المنصرمة ، نراه ذاته يتصدى لمهمات المرحلة الصعبة والدقيقة التي تمر بها الثورة ، تعبيرا عن نضج في وعي وخبرة في معترك النضال .. انها صورة الشباب الواعي المؤمن بالقضية المستعد لتحمل اعبائها .

ان الشباب العماني ، كما هو حال المواطن كبير السن ، يشعر ان الثورة ، ثورته ملكه .. قامت به ومن اجله .. اذن فيه تفاعل .. فيه تلاحم .. فيه تمازج .. الشباب اعطى .. والثورة اعطت والعطائين امتزجا في تفاعل وفعل وطني عظيم .

مشاركة عربية في المؤتمر التأسيسي

الشباب اعطى عرقا وجهد ودم والثورة اعطت انجازات ومكاسب لهؤلاء الشباب ولسائر جماهيرنا .

قيام منظمة الشباب العماني يشكل واحدا من عطاءات الثورة للجماهير الشبابية ، كان قيا ممثل هذه المنظمة الاجتماعية الديمقراطية أمل وحلم ، ولكنه بفضل الثورة أصبح واقع حي ملموس .

والقراءة والكتابة ، كان بالنسبة للاغلبية الساحقة من شبابنا مجرد امل وحلم ولكنه في ظل الثورة أصبح حقيقة .. لم يجر محو أمية غالبية هؤلاء الشباب فحسب بل فتحت مدارس الثورة لتخريج جيل عماني متسلح بالعلم والمعرفة لتجنيده في خدمة النضال الوطني والديمقراطي من اجل عمان متحررة مستقلة ومتطورة.

هذا بعض مما قدمته الثورة ، وهو انجاز اكثر من عظيم في ظل الظروف التي يعيشها وطننا . حيث يشن المستعمرون وعملائهم حربا ضروس ضد كل اشكال التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية .. حيث تغتال الحريات العامة ، والحريات الديمقراطية والسياسية في وضح النهار .

المستعمرون والعملاء لم يفكروا في فتح اية مدرسة قبل قيام مدارس الثورة وعندما فتحت مدارس الثورة ابوابها لابناء الشعب شعروا بالخطر الحقيقي .. الجيل الجديد سيفلت من ايديهم .. هناك مدارس تعلم العلم والوطنية في آن معا .. وهذا خطر حقيقي عليهم اكبر من أي خطر اخر .

لكنهم باستمرار سيظلون عاجزين عن آن يقدموا للجماهيرنا ما يمكن ان تقدمه الثورة ، وهم آن قدموا فهم يقدمون الصورة المشوهة لانجازات الثورة .

لقد عايشنا تجربة الثورة خلال الثلاثة عشر عاما الماضية ، واننا ندرك ان الثورة حاليا تعيش ظروف صعبة ، ونحن الطليعة الشبابية المناضلة نعتبر انفسنا نتحمل الجزء الاكبر من مسؤولية تجاوز هذه الظروف .

ومن خلال معايشتنا ومساهمتنا في مسيرة البناء الداخلي وتصحيح الاخطاء نخرج بنتيجة متفائلة بمستقبل هذه الثورة . فالثورة لم تفقد مبررات وجودها — كما يحلو للعميل قابوس ان يردد — بعد قيام البريطانيين بتنصيبه ، بل على العكس الثورة وجدت مبررات موضوعية اكبر بعد هذه المؤامرة . كل ما هنالك ان اساليب التعبئة والنضال يجب ان تتعدل .. هذا كل ما في الامر ، وهو ما تقوم به الثورة .

من هنا فنحن متفائلون جدا بمستقبل الثورة ، وترتسم في اذهاننا صورة مشرقة لهذا المستقبل ، مع الصورة المشرقة لمسيرة ١٣ عاما من الانجازات والمكاسب .. بغض النظر عن النكسة العسكرية المؤقتة .

س — « ٩ يونيو » لقد اجبت من خلال هذا السرد السريع على سؤال كنت بصدد توجيهه اليك ، ولكن لا مانع ان نسأل سؤال اخر بذات المعنى ، وهو خاص بالشباب . السؤال يقول : قام النظام العميل في مسقط بانشاء وزارة اطلق عليها وزارة الشباب ، فما هي انعكاسات هذه الخطوة على الشباب العماني وعلى نشاطات المنظمة في صفوف هؤلاء الشباب ؟

اننا نتحدى النظام في آن يسمح بقيام تنظيم شبابي ديمقراطي

الجواب : بامكان النظام العميل في مسقط ، ان ينشىء وزارة او منظمة شبابية او غير ذلك من التشكيلات الشبابية ، وبامكانه ان يجبر شبابنا الواقعين تحت سلطته على الالتحاق بهذه التشكيلات ، لكن الشيء الذي لا يستطيع هذا النظام القيام به ، هو ترجمة طموحات واماني شبابنا .. فمن قال آن الشباب العماني يريد ان تكون بلاده مستعمرة محتلة ومن قال ان شبابنا يريدون حكما رجعيا عفا خائنا للوطن ، ومن قال ان شبابنا يريدون استمرار سياسة القمع والارهاب والملاحقات ، وزج العشرات من خيرة هؤلاء الشباب الى السجون والمعتقلات ، من قال ان شبابنا يريد استمرار السياسة الاقتصادية الراهنة والقائمة على النهب والسرقة والاختلاسات وعمليات الامتصاص المسعورة لثروات البلاد ، من قال ان شبابنا يريد هذا او يقبل به ؟

نحن نتحدى النظام العميل في أن يفسح المجال للشباب ليشكلوا منظمة نقابية لهم ، حتى ولو كان ذلك باشراف اجهزة الاستخبارات وحتى لو فرض قيادة عميلة لمثل هذه المنظمة ، نحن نتحداه ان يقدم على خطوة من هذا القبيل ، لماذا ؟ لانه يعرف انه لن يستطيع شراء هؤلاء الشباب لن يستطيع تدجينهم .. لن يستطيع تسخيرهم لخدمته ... انه يخاف من مثل هذه التجمعات ، لانها تفتح الباب واسعا لحوارات ولقاءات شبابية تدفعهم للوحدة والتضامن ، والتفكير المشترك بقضايا الشعب والوطن . والمشاكل التي تواجه المواطن ، والاحتلال الذي ترزح البلاد في ظله الكئيب .

من هنا نستطيع ان نقول ان انشاء ما يسمى بوزارة الشباب لا يشكل اي نوع من انواع التحدي لمنظمتنا الشبابية الديمقراطية .. بل حتى لو اقدم النظام على تشكيل منظمة شبابية على غرار

منظمتنا . ومهما كان شكلها ومحتواها ، فلن يكون هناك اي تحد لنا .. بل على العكس ، نحن حينها سنعرف كيف نتعامل مع هذا الشكل من التجمع ، نستطيع ان نجد اساس للتفاهم مع اخوتنا الشباب ، بعقلية الشباب وروحه سنتفاهم وعندها سيعرف النظام العميل انه قدم للشبيبة خدمة رغما عن أنفه .

نحن الان لا نستطيع العمل علانية داخل البلاد ، ولكن سياتي اليوم الذي نعلن فيه وجودنا ونشاطا ، ويجب ان نهيىء انفسنا من الان لهذه الخطوة .

ان نشاطنا الداخلي ذا طابع سري ، نظرا لمحاربة نظام مسقط لمنظمتنا

س — كما جاء في برنامج عمل المنظمة ، « ان منظمة الشباب العماني منظمة اجتماعية ديمقراطية طوعية ، تعمل من أجل توحيد كافة طاقات الشباب العماني وعلى توسيع عضويتها لتشمل كافة شباب عمان الوطني والديمقراطي والسؤال هو كيف تطبقون هذه المقولة على الصعيد العملي ؟

ج — ان الخطوة الاولى المطلوبة من جانبنا هي النشاط الداخلي الواسع بهدف شرح برنامج المنظمة واهدافها في اوساط الشباب العماني . فما دام الدخول الى المنظمة عملية طوعية ، اذا لا بد ان يكون طالب العضوية قد توصل الى فهم وقناعة ببرامج واهداف المنظمة . هذا من ناحية ومن ناحية ثانية ، تعلمون ان الظروف الموضوعية القائمة ومحاربة النظام القابوسي لاي شكل من اشكال التنظيم الجماهيري ، وخاصة اذا كان هذا التنظيم ذو صبغة وطنية ديمقراطية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الشباب العماني .

هذه الظروف لا تتيح لنا امكانية التحرك العلني في صفوف الشباب العماني ، فالمنظمة محضوره في السلطنة ، ولذلك فنحن نتحرك بسرية تامة . ومن الصعب علينا ، ان نبرز هذا النشاط، او الاعلان عن اية خطوات ايجابية نخطوها في هذا الصدد . ومن هنا فمن الصعب تلمس اي انجاز نحققه . لكننا حين نصل الى المستوى المطلوب من التوسع والانتشار في صفوف شبيبتنا في داخل الوطن ، سنضطر الى اشهار هذه المنظمة في الداخل والعمل بصورة علنية ، مهما كان موقف السلطة ، وعندها يمكن لاي مواطن عماني وللرأي العام العربي والعالمي تلمس حجم ما نحققه من انجازات ، وما نقوم به من انشطة .

عهدا لقيادة الثورة بالاستمرار في طريق النضال

س — سؤال اخير ، في هذه المناسبة هل لكم ان تضيفوا شيئا سواء خاص بكم كشباب ، او حول اي موضوع تريدون التطرق اليه ؟

ج — نعم هناك ما اود قوله ، وهو اننا نحث ونطالب سائر شبابنا بالعمل بجد ومثابرة واخلاص اكبر في العمل من اجل تنفيذ برنامج عمل المنظمة ، لنتمكن من تحقيق الحد الأدنى — على الاقل — من طموحات واماني شبيبتنا العمانية الباسلة .

جانب من الوفود المشاركة في المؤتمر

كما نناشد اعضاء المنظمة المتواجدين في قواعد الثورة ومجالاتها المختلفة ان يبذلوا جل جهودهم وامكانياتهم من اجل الاسهام الفعال في العملية الثورية التي تشهدها الثورة بهدف تنفيذ برنامج القيادة المركزية الخاص باعادة بناء الذات ، والتوفيق الخلاق بين مهماتهم الشبابية ومهماتهم النضالية ، لتسير انجازاتنا متواكبة مع بعضها انبعض محققة اهدافنا وطموحاتنا .

وفي هذه المناسبة أيضا أوجه التحية الى اللجنة التحضيرية الوطنية ، للمهرجان الحادي عشر للشباب والطلاب الذي سينعقد في هافانا عاصمة كوبا الاشتراكية الصديقة ، واطالب سائر اعضائها ببذل اقصى جهودهم لانجاح مهمات التحضير ، ليتمكن شبابنا العماني من الاسهام الجيد في فعاليات وانشطة المهرجان لنرفع اسم بلدنا وثورتنا ومنظمتنا عاليا في هذا المهرجان .

اخيرا ونحن نستقبل العام الرابع عشر من عمر ثورتنا المجيدة، ثورة التاسع من يونيو ، اتوجه بخالص تهاني وتهاني سائر زملائي في قيادة المنظمة وباسم سائر قواعدنا الشبابية الى قيادة الثورة وقواعدها ، متمنين ان يكون العام الرابع عشر عام تحقيق المزيد من التقدم على طريق « اعادة بناء انفسنا فكريا وسياسيا وعسكريا ومواصلة الحرب الثورية » معاهدين قيادة الثورة وسائر جماهير شعبنا بان الشباب العماني سيكون دائما وابدا طليعة في مسيرة الثورة حتى النصر الاكيد .

في ذكرى انطلاقة الثورة العمانية :

٩ يونيو
نضال دؤوب من اجل توحيد أداة الثورة العربيّة

على طريق قرارات حمرين ..

سارت الثورة العمانية نحو توحيد فصائل العمل الوطني في الخليج

كثيرا ما اطلق نعت « المحاصرة » او صفة « المجهولة » على الثورة العمانية ، وغالبا ما كنا نقرأ او نسمع من يتحدث عنها ، ومن منطلقات مختلفة ، ودوافع تصل الى حد التناقض ، بانها الثورة التي تقف في الميدان وحدها ، بعيدا عن التلاحم العربي المطلوب ، والدعم الاممي المتوقع واذا كان البعض — وبالذات الحلفاء والاصدقاء — قد حركت مشاعرهم عوامل الحرص على الثورة والرغبة في الدفاع عنها وشد انتباه وعزائم المؤيد من القوى نحوها من اجل تعزيز صفوفها وتنمية قواها ، فان البعض الاخر — وخاصة العدو وأجهزة اعلامه — كان يروج لمثل هذه التسميات كجزء من مخططه الهادف الى تطويق الثورة ، ومحاصرتها على كافة المستويات ، وخاصة على الصعيد العربي ، حيث تلعب العلاقات النضالية مع الاطراف الوطنية والثورية العربية دورها الهام في تصاعد النضال العربي كجزء من الكفاح العربي ، وتطويره .

بالقدر ذاته حرصت الثورة العمانية — من خلال الحوار مع الحلفاء والاصدقاء وشن الحرب على الاعداء — على مواجهة مثل تلك الاطروحات ، وبذلت ما في وسعها للحد منها ومن تأثيراتها . ولم يقتصر ذلك على الساحة الاعلامية بل تخطاها ليصل الى الميدان السياسي، ويتوغل في حقل العلاقات الكفاحية الاخرى بما فيها العسكرية.

فقد دأبت ثورة التاسع من يونيو على التمسك بالخط الذي وضعت اقدامها عليه منذ الانطلاقة الاولى لها .

وبالتالي فان نشاطاتها في هذا المجال هو نوع من الحركة الاستمرارية المتصاعدة استجابة لمتطلبات المرحلة وتلاؤما مع مقتضيات الصراع وافرازاته — في الساحة العربية . وكانت تلك العلاقات التي نسجتها ولا تزال الثورة مع فصائل الثورة العربية الاخرى تقوم بالرد على تلك المقولات وتدحضها .

وعلى الرغم من جسامة المهام الملقاة على عاتق الثورة العمانية ، وهي التي تناضل على مقربة من منطقة تحوى اراضيها اغنى حقول نفط في العالم ، واكثرها غزارة ،

الثورة مستمرّة ...

وما يشكله ذلك من اهمية استراتيجية واقتصادية ، للدوائر الامبريالية ، فانها لم تعف نفسها من اداء مهماتها الاممية من خلال علاقاتها مع الفصائل الثورية المناهضة للاستعمار والامبريالية والقوى الرأسمالية وفي مقدمتها حركات التحرر الوطني ودول العالم الاشتراكي .

فلحظة ولادتها اصرت ثورة التاسع من يونيو على ابراز هويتها العربية ، وعبرت عن ذلك في البيان الذي زف الى الجماهير انطلاقة الكفاح المسلح في جنوب عمان ، وتأسيس جبهة تحرير ظفار ، الذي استهلته بالتأكيد على عروبة الجماهير في ظفار وكررت ذلك في اكثر من موقع في البيان . ثم ذهبت الى ابعد من ذلك حين استصرخت جماهيرها باسم « **الروح العربية الاصيلة** »

ونادتهم بالوقوف صفا واحدا ضد الحكم البوسعيدي الفاسد . بل انها لم تتردد في القول بان « **هذه الثورة المسلحة تستمد قوتها من اهداف القومية العربية التي آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار وهو الان يجسد هذه المبادىء لتحقيق هذه الاهداف بقوة السلاح** » .

لقد وقف هذا الالتزام القومي في وجه كل محاولات خنق الثورة في اطار اقليمي ضيق لا يتجاوز الحدود الادارية لظفار، ولعب دوره في انضاج الظروف وتهيأتها للانتقال نحو ساحة اشمل وافق ارحب سواء على الصعيد السياسي او النضالي . هذا الزخم النضالي ذو العمق العروبي كان يأخذ في اعتباراته الظروف العربية المحيطة سواء كان ذلك قبل حزيران او بعده ، حيث شكل انتصار الثورة اليمنية في الجنوب اليمني ، وبروز الثورة الفلسطينية عاملا دفع قويين كان لهما تأثيراتهما الايجابية التي تجسدت بشكل مباشر في انعقاد مؤتمر حمرين في سبتمبر (أيلول) ١٩٦٨ والقرارات التي تمخض عنها والتوصيات التي رفعها للقيادة المنبثقة عنه ، **راسما بذلك طريقا صحيحا** يستمد استراتيجيته من صلب الواقع الذي يناضل لتغييره ، وينقل الى حيز الواقع الرد الصائب على المخططات الاستعمارية التي كانت تتعاطى مع الخليج كوحدة — الى حد ما — سياسية واحدة يتمتع الاستعمار البريطاني بأقوى نفوذ سياسي — والى حد ما — عسكري فيها .

وحتى وهي تؤكد على اهمية وضرورة « توحيد الاداة الثورية

الجماهيرية الشعبيةفي الخليج العربي المحتل باعتبارها المدخل الثوري والصحي لوحدة المنطقة » لم يغب عن ناظرها ذلك الترابط بين الثورة في الخليج العربي المحتل والثورة العربية الشاملة وهذا ما جعل المؤتمر وكما جاء في البيان الصادر عنه « يناقش بأسهاب كافة المخططات والمؤامرات التي تحيكها الدوائر الامبريالية العالمية لقمع حركة التحرر الوطني في الخليج والوطن العربي » ويؤكد على تأييده « وبحزم لنضال شعب فلسطين » وهذا ما يشير اليه البيان حين يهيب « بكافة الدول العربية » ... ان تساند نضال الجماهير وتدعمها « على كافة المستويات المادية والاعلامية والمعنوية » .

وهكذا وبهدي من قرارات مؤتمر حمرين انطلقت ثورة التاسع من يونيو تثبت خطواتها على طريق تعزيز التلاحم الكفاحي مع فصائل الثورة العربية الاخرى وخاصة تلك التي تناضل في ساحة الخليج العربي ، التي لم يكن قرار التوجه نحوها مسألة مزاجية ، ولا التفاتة تكتيكية بقدر ما كانت مهمة كفاحية تنبع من الواقع ، وتناضل للوصول الى افضل الصيغ من اجل تغييره نحو الاحسن .

لقد تعزز هذا التوجه النضالي الوحدوي للثورة العمانية بتعزز مواقعها في ساحتها النضالية المباشرة ، واكدت على هذا النهج سائر البيانات والتحاليل التي صدرت عن مؤتمرات الجبهة اللاحقة . وحتى عندما قامت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ م على اثر تفجير العمل المسلح في هذا اليوم في منطقة الجبل الاخضر ، فان قيام هذه الجبهة لم يكن يعني الا تعزيزا وتصاعدا في المد النضالي الذي تشهده المنطقة ، وبالتالي كان رافدا نضاليا وحدويا ، وقد عبر عن ذلك البيان الاول الصادر عن الجبهة الوطنية الديمقراطية ، الذي جاء فيه « **ان الثورة المتأججة في المنطقة الجنوبية من عمان (ظفار) هي بداية الانطلاق لشعبنا العظيم في مسيرته الطويلة من اجل حريته واسترداد حقوقه (...) تعلن الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي تأييدها المطلق ودعمها لهذه الثورة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في جميع المجالات ، وتعمل على تحقيق تلاحم الجبهتين بأسرع وقت ممكن لمحاربة العدو الواحد** » .

وبالفعل فانه لم يمض طويلا من الوقت حتى عقد المؤتمر التوحيدي بين الجبهتين ، في منطقة اهليس (في ظفار) في ديسمبر ١٩٧١ م وتمخض المؤتمر عن قرارات هامة كان على راسها دمج الجبهتين تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، وقد جاء في البيان الصادر عن هذا المؤتمر بهذا الشأن: « **انه امام وحدة الامبرياليين والرجعيين ومخططاتهم الشرسة في منطقتنا يتوجب على قوى الشعب الكادحة وفئاته الوطنية ان تقف صفا واحدا للتصدي لهذه المخططات والدفاع عن التراب الوطني وتحرير المنطقة من الاستعمار القديم والحديث وتحقيق الاهداف الوطنية والديمقراطية التي قدمت من اجلها جماهيرنا الالاف من الشهداء . وانه امام وحدة الامبرياليين والرجعيين وجبهتهم الموحدة فان على قوى الثورة ان تتحد وتتضامن وتقيم الجبهة الوطنية الواحدة للتصدي لجبهة الامبرياليين والرجعيين وافشال جهودهم** » .

وتتابعت بعد ذلك القرارات التي تركز على اهمية وحدة الاداة النضالية في هذه المنطقة انطلاقا من الايمان بوحدة المنطقة وجماهيرها ، كخطوة اولى على طريق وحدة النضال العربي .

اصرار على توثيق العلاقات العربية

هذه القناعة الراسخة بوحدة الامة العربية ، ودور هذه الوحدة في تعزيز النضال ضد الامبريالية والصهيونية ، كان يترجم الى صيغ نضالية ملموسة ، ويبرز بوضوح اكثر في المنعطفات التاريخية التي تمر بها امتنا العربية ، وتعيشها فصائلها المكافحة . ولم تكن بعض المواقف المترددة لبعض الانظمة الوطنية والتقدمية لتزعزع ثقة الجبهة في الجماهير العربية ، ولا ان تجعلها توقف مساعيها للاستمرار في الفعل والتأثير في حركة الصراع العربي ، أو ان تمنع من جعل الساحة العمانية مجالا كفاحيا تساهم في الاضطلاع بمهماتها ومن خلال التلاحم معها فصائل عربية اخرى .

لذلك ، وحين تعرضت عمان للغزو الايراني وقام الشاه بكل صفاقة بارسال قواته لتساهم في حرب الابادة التي تشنها القوات القابوسية والبريطانية ضد الجماهير العمانية ، وجرى ذلك بدعوة من قابوس ذاته ، بادرت ثورة التاسع من يونيو مدفوعة من ايمانها العميق بان النضال العماني جزء لا يتجزأ من نضال الامة العربية بالاتصال بجامعة الدول العربية ، فارسلت وفدا برئاسة احد اعضاء اللجنة التنفيذية حمل معه مذكرة مرفوعة الى الجامعة تشرح اهداف الغزو الايراني واخطاره **وتؤكد ان الحرب التي تخوضها الجماهير العمانية ليست حربا اهلية بل هي « حربا وطنية ضد عدو اجنبي يشكل خطرا داهما ليس على عمان فقط ، وانما على الامة العربية بأجمعها »** وتستطرد المذكرة قائلة بأن ما يدفع الجبهة الى رفع المذكرة هو شعورها العميق « ان الخطر الذي تتعرض له عمان ليس محصور في عمان ، وانما يهدد الامة العربية بكاملها » . وتضيف « **ان الثقة تملأنا بأن الواجب القومي لا بد وان يضع اشقاءنا العرب امام مسؤولياتهم التاريخية للدفاع عن هذا الجزء من الوطن العربي** » .

ان مهمة الدفاع عن الحدود الشرقية للوطن العربي هي مهمة قومية ، وبالتالي تتحمل مسؤولياتها الجامعة العربية ، خاصة عندما تتعرض الى غزو خارجي ، وهذه المهمة في غاية الاستراتيجية ، ولا تقل عن النضال ضد العدو الصهيوني بل انها ، وخاصة على المدى البعيد ربما تشكل خطورة اكبر على جسم الامة العربية .

هذا التوجه نحو المؤسسة الرسمية لم يسقط من على كاهل الثورة العمانية مسؤولياتها تجاه الجماهير العمانية ، ولم يوقف دورها في التصدي للغزاة ، وفي الوقت ذاته لم يمنع اتصالاتها مع المنظمات الثورية العربية .

فقد ارتبطت الثورة العمانية بعلاقات حميمة للغاية بالثورة الفلسطينية بمختلف فصائلها المقاتلة، وكما حضيت الثورة الفلسطينية بمكانة ممتازة في نفوس المناضلين العمانيين كذلك حضيت الثورة العمانية بمثل هذه المكانة في نفوس المناضلين الفلسطينيين ، **وحين كنا ننظر للثورة الفلسطينية على انها العمود الفقري للثورة العربية ، كان الثوار الفلسطينيون يعتبرون الثورة العمانية احد فقرات هذا العمود . وانطلاقا من هذه العلاقة المصيرية الحميمة ، حددت الثورة العمانية مواقفها من الاحداث التي تجري في ساحة الصراع بين العدو الصهيوني وبين الثورة الفلسطينية ، والاخطار التي تحيط بالثورة الفلسطينية ابتداء من مجازر ايلول الرهيبة ، ومرورا بمشروع ((مؤتمر جنيف الامريكي)) واخيرا وليس اخر الموقف من اتفاق طرابلس ، والوضع في لبنان .**

ان الثورة العمانية بالطبع ، ما كان بامكانها ان تقف غير هذه المواقف من قضية الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية . والا لفقدت صفاتها الثورية والوطنية والقومية .

وهذا أيضا ينطبق على موقف الثورة الفلسطينية من الثورة العمانية .

ان حرص الثورة على اقامة اوسع التحالفات على الصعيدين الوطني والقومي لم يكن دافعه فك العزلة عن الثورة ، بقدر ما كان ترجمة لايمان باهداف ومبادىء تنسجم مع طموحات جماهيرنا العمانية والعربية وتطلعات هذه الجماهير المشروعة في تحررها وتقدمها الاجتماعي ووحدتها الشاملة .

وبالتاكيد فان هذا التوجه قد لعب دورا اساسيا في عملية خلخلة — ولا نقول انهاء — الحصار السياسي والاعلامي الذي لا يزال مفروضا على الثورة العمانية خاصة على الصعيد العربي ، على الرغم من كبر حجم المؤامرة والهجمة الامبريالية الرجعية الصهيونية التي تجتاح الوطن العربي ، الان والمستهدفة اساسا تصفية بؤر النضال العربي الساخنة . وفي مقدمتها الثورتين الفلسطينية والعمانية .

وتشعر الثورة العمانية باعتزاز كبير اليوم انه بالاضافة الى تمكنها من نسج علاقات مصيرية حميمة بالثورة الفلسطينية . وانها قد استطاعت ان تحافظ على تلك العلاقات الكفاحية المتميزة بالثورة اليمنية والنظام التقدمي في اليمن الديمقراطية وانها في الوقت ذاته حافظت على علاقات حميمة مع فصائل الحركة الوطنية في الخليج والجزيرة ، وخاصة تلك التنظيمات التي ربطتنا بها وحدة تنظيمية ، فانها في ذات الوقت ايضا قد تمكنت من نسج علاقات وطيدة بمختلف الاحزاب والتنظيمات التقدمية العربية في الجماهيرية والعراق والجزائر وسوريا .

المؤتمر الثاني تعزيز للمسيرة الوحدوية

وشأنها شأن فصائل الثورة العربية الاخرى، فان الثورة العمانية ليست راضية عن مستوى العلاقة القائمة حاليا بين هذه الفصائل، فهي تطمح كغيرها الى نسج علاقات ارقى تتوج في المدى البعيد بوحدة اداة الثورة العربية كاستجابة منطقية لواقع الامة الموحدة .

حتى قرارات المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، المنعقد في يوليو ١٩٧٤ م ، والتي نصت على الاستقلالات التنظيمية لمنظمات الجبهة وقيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان . والتي فسرها البعض ، بأنها تراجع عن الاهداف والشعارات التي طالما رفعتها وتبنتها ثورة التاسع من يونيو نجد الردعلى هذه التفسيرات في البيان الصادر عن هذا المؤتمر حيث يقول : ((**ان عملية الإستقلال التنظيمي مهمة فرضتها طبيعة الظروف الراهنة ليكون بالامكان اكثر : حشد كل الطاقات العمانية والعربية لمواجهة الغزو الايراني والوجود البريطاني وتقريب ساعة الخلاص الوطني لهذه الرقعة الغالية من (وطننا) وليكون بالامكان اتخاذ برامج وسياسات في المناطق الاخرى تتناسب وتطور الاوضاع فيها ، وتخدم بمجموعها الاهداف الاستراتيجية لشعبنا في عموم الساحة والوقوف في وجه الاعداء . واذا كان ذلك ضروريا في هذه المرحلة . فاننا نؤكد في الوقت ذاته على ان ايماننا المطلق بوحدة المنطقة وضرورة تلاحم كل قواها الوطنية مسألة استراتيجية تفرضها ليس فقط المواجهة الراهنةوالمستقبلية مع العدو القومي الإمبريالي والتوسعي الايراني ، وانما تفرضها ايضا التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري بوتيرة سريعة وتدفع دفعا باتجاه الوحدة السياسية (...)**)) .

ومرة اخرى لم تكن تلك القرارات مسألة مزاجية ، ولا نكوصا عن الاهداف الاستراتيجية ، بل وكما اشار البيان الصادر عن المؤتمر بحثا عن صيغة افضل للوصول اليها

وهذا ما جسدته الجبهة في كافة انشطتها التي اعقبت الاستقلالات التنظيمية ، ومن خلال سلسلة طويلة من الاتصالات واللقاءات الثنائية او الجماعية ، بفصائل الحركة الوطنية في منطقة الخليج العربي والجزيرة ، داعية الى التعاون والتنسيق المشترك بين هذه الفصائل لمواجهة ظروف ومتطلبات المرحلة الحالية من نضال جماهير هذه المنطقة ، حيث تشهد منطقتنا هذه تكالبا امبرياليا رجعيا ، ويمارس الشاه فيها سياسة عدوانية توسعية غاية في العنجهية وبغريزة التحدي الشوفينية المغرقةفي رجعيتها وعفونتها .

واذا كنا قد سلطنا ضوئا سريعا على نظرة الثورة لوحدة النضال والجماهير العربية ، واستشهدنا بمواقف عبرت عنها بيانات الجبهة ، وايضا اكدنا على ان هناك علاقات واسعة حميمة استطاعت الثورة نسجها مع مختلف قوى الثورة العربية ، فاننا لا نملك الا ان نسجل الاعتزاز الكبير للمواقف التي وقفتها ولا تزال كل من منظمة التضامن الاسيوي الافريقي ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، واتحاد المحامين العرب واتحاد الحقوقيين العرب ، والاتحاد النسائي العربي ، والاتحاد العام للطلبة العرب، واتحاد الشباب العربي ، وسائر الاتحادات والمنظمات النقابية والمهنية العربية القطرية تجاه الثورة العمانية ، ودفاعها عن قضية شعبنا ودعمها لنضاله من أجل الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية . وشجبها للغزو والاحتلال الايراني ، كما نحيي الصحافة الوطنية التي لعبت دورا ولا تزال في هذا الشأن . كما نحيي في هذا الشأن منظمة الطلبة العرب في امريكا وكندا ، واتحاد الطلبة العرب في المملكة المتحدة .

وعندما نأتي لنستعرض علاقات الثورة العمانية ، العالمية ومواقف قوى التحرر والتقدم والسلام والاشتراكية في العالم ، لا نملك **الا ان نسجل الاعتزاز الكبير للدور الذي تلعبه ((لجان مناصرة الثورة العمانية)) في اوروبا وامريكا ، وما تبذله من انشطة كبيرة للتعريف بقضية شعبنا ونضالاته ، والدعم المادي والمعنوي والمساعدات الإخرى التي تقدمها هذه اللجان للثورة العمانية . ان لهذه اللجان دورا كبيرا في كسر حالة الحصار الاعلامي والسياسي المفروض على الثورة ، ليس فقط على الصعيد العالمي ، بل حتى الصعيد العربي .**

ان هذا الدور الذي تقوم به هذه اللجان التي تتشكل من مختلف التنظيمات والاحزاب الثورية في اوربا وامريكا ، دليل قاطع على الوحدة الكفاحية والهدف الانساني الواحد لسائر الثوريين في العالم ، ودليل ساطع ان الشعوب لا تكن العداء لبعضها البعض ، وان الذي يثير العداء والاحقاد بين الشعوبوالامم وفي داخلها ، هم الامبرياليون والرجعيون . ولذلك فان هؤلاء يشكلون العدو المشترك للانسانية .

وبالطبع ما كان يمكن ان تصل الثورة الى هذا المستوى من العلاقة الراقية مع المنظمات والاحزاب الثورية في بلدان اوروبا ، ومن خلال لجان المناصرة لولا النشاط الاعلامي الذي بذلته الثورة ، والتي تصاعدت الى لقاءات سياسية مستمرة بين الثورة وهذه التنظيمات ، والمؤتمرات التي عقدتها لجان المناصرة والتي كانت مناسبة للحوار والجدل السياسي بين الجبهة من ناحية ولجان مناصرتها من ناحية ثانية ، والتي اسفر عنها تفهم تام لظروف الثورة واوضاعها . واندفاع متحمس لدعمها وتأييدها .

ولقد اثمرت جهود الثورة السياسية والاعلامية ، علاقة جيدة بالبلدان الاشتراكية ، وقامت وفود من الجبهة بزيارات متعددة لهذه البلدان اسفرت عن قيام تعاون وطيد وتقديم دعم وتأييد للثورة .

وتميزت علاقات الثورة العمانية بالثورة الفيتنامية ماضيا وحاضرا بخصوصية مغمورة بالمشاعر الرفاقية الحميمة المتبادلة ، وقد جرى تبادل الزيارات بين قيادتي الثورتين . فقد زار وفد فيتنامي المناطق المحررة من عمان ، وزار وفد عماني فيتنام بعد التحرير .

وتمكنت الثورة ايضا من اقامة بعض العلاقات مع الانظمة التقدمية في افريقيا ولها اتصالات وعلاقات مع المنظمات والحركات الوطنية الافريقية ، وحافظت على علاقات جيدة بالثورة الارتيرية .

واسهمت الثورة العمانية في سائر النشاطات السياسية الهادفة الى دعم النضال المعادي للامبريالية والاستعمار وضد الحبرو والاستعمار وضد الحروب القائم على العدل .

ان الشعب العماني وثورته المسلحة سيظلان يذكران الى الابد مواقف الدعم والتأييد والمناصرة التي تقفها المنظمات والاحزاب الثورية ولجان المناصرة في البلدان الرأسمالية ومواقف البلدان الاشتراكية الصديقة تلك المواقف التي تجسد الوحدة الكفاحية ، والاهداف الانسانية المشتركة .

واذا كان لا بد من التأكيد هنا ، فاننا نؤكد ان الاهداف التي رسمتها مؤتمرات الجبهة السابقة واللاحقة، والتي يجسدها برنامج عملنا الوطني الحالي ، سوف نواصل النضال وتصعيده من أجل تحقيقها ، مؤكدين اننا فصيل من فصائل الثورة العربية وجزء من حركة نضال جماهير امتنا العربية ، ونحن بالتالي جزء من حركة التحرر العالمية .

فتحية لكل من ساند الثورة العمانية ، ويساندها ؛ سواء بكلمة او موقف او بندقية او صندوق دواء او قلم ودفتر ، او جهد عضلي ، تحية لكل من رفع صوته مطالبا بالحرية والاستقلالوالسيادة لجماهير شعبنا ووطننا . واننا على الطريق سائرون .

مقابلة مع منظمة المرأة العمانية

المرأة العمانيّة

تاريخ وطني مجيد ومشرّف

بعد انطلاقة ثورة التاسع من يونيو وجدت المرأة العمانية فرصتها المناسبة

كانت ولا تزال قضية تحرير المرأة العمانية واعطائها حقوقها في المساواة من بين اهم القضايا التي تولّيها ثورة التاسع من يونيو الاهتمام والمتابعة ، ولقد لمست المرأة العمانية ذلك ، نظريا وعمليا .

وبمناسبة الذكرى الثالثة عشرة للثورة ، التقى مندوب مجلة « ٩ يونيو » بأحدى الاخوات في المكتب التنفيذي لمنظمة المرأة العمانية ، وهو أعلى هيئة قيادية في المنظمة بعد المؤتمر والمجلس المركزي ، حيث دار هذا الحوار بين مندوبنا والاخت القيادية :

حيث بدأت هي :

ينظر الرجل ومجتمعنا الى المرأة على انها انسان ناقص ، لا يتمتع بالصفات الانسانية التي يتمتع بها الرجل ، ولهذا فقد حرمت المرأة العمانية من ابسط الحقوق الانسانية والاجتماعية كانسانة ، وكأم . ونجم عن هذا الحرمان اشكال متعددة من الظلم والاضطهاد والعبودية مارسها الرجل والمجتمع بأسره بحقها .

ان المجتمعات المتخلفة عادة ما تنخر جسمها العديد من العادات والتقاليد والاعراف البالية ، التي تعيق عمليات التطوير والتقدم بهذا المجتمع ، ومجتمعنا العماني زاخر بمثل هذه العادات والتقاليد والاعراف البالية ، لكونه مجتمعا اقطاعيا عشائريا .. وكانت هذه العادات والتقاليد والاعراف البالية تجسد — بالطبع — النظرة المتخلفة جدا للمرأة ، وتعطي الرجل وتملكه حقوقه وحقوق المرأة على حد سواء . وحين كان المجتمع يطالب الرجل بالقيام بواجباته ، كان الرجل بدوره يسأل ويطالب المجتمع باعطائه حقوقه .. ولكن المرأة ظلت تطالب بالواجبات دون ان يكون لها الحق في المطالبة بأي حق من حقوقها ، سواء من قبل الرجل ، او من قبل المجتمع ككل .

وحين جاء الاستعمار البريطاني ، اخذ يعمق هذه العقلية ويرسخ هذه الافكار ، وذلك ما تقتضيه مصلحته ... وبخضوع الشعب العماني بأسره للسيطرة الاستعمارية البريطانية ، واجه المجتمع العماني اضطهادا وطنيا .. كان من نتيجته وقوع المرأة بشكل خاص في تمازج هذا الاضطهاد الوطني مع الاضطهاد الاجتماعي الذي تلاقيه .

وحتى يومنا هذا ورغم ما يدعيه النظام في مسقط ، من انه يسعى لاعطاء المرأة العمانية دورها الطبيعي في المجتمع ، فان هذا الدور لا يتعدى كونه المطالبة بالواجبات دون اعطاء الحقوق ، فان المرأة العمانية لا يزال ينظر اليها على اساس انها سلعة تباع وتشترى ، ومن يدفع اكثر يحصل عليها .. تماما كما هو حال تجارة العبيد .

ومع ذلك فان للمرأة العمانية تاريخ وطني مجيد ، فقد لعبت المرأة العمانية ادوارا وطنية مشرفة وساهمت بايجابية لا تقل تأثيرا عن الدور الذي لعبه الرجل في سائر الانتفاضات والثورات الوطنية التي خاضها شعبنا العماني البطل ضد المستعمرين البريطانيين وحكام أسرة آل بو سعيد العميلة .

لقد تحدث التاريخ العماني عن بطلات مجيدات ، قدمن حياتهن ثمنا لحرية وطنهن وكرامة شعبهن ، وبالقدر الذي سمحت به ظروفهن الاجتماعية أعطين ولا زلن يقدمن الثمن غاليا ، بل ربما لا نغالي اذا ما قلنا ان للمرأة العمانية دورا أكبر بكثير مما تتيحه لها ظروفها ، فقامت بتأمين الجبهات الخلفية للمقاتلين في مختلف فترات النضال قديمه وحديثه ، حيث مدت البندقية والمقاتل معا بالمؤونة والذخيرة ، فأمنت بذلك صمودا اعظم ، وبطولة اروع وفداء اسمى .. كانت في الحقل وفي خط القتال شعلة من الدأب والكفاح الرائع .

لقد اثبتت المرأة العمانية انها تمتلك طاقات وقدرات خلاقة ومبدعة ، فيما لو عبأت تعبئة سليمة في مجرى النضال الوطني العام فانها ستعمل على تغيير في معادلة الصراع .. ولكن هذه الطاقات والقدرات لم يكن لاحد ان يهتم بها من واقع النظرة السائدة في المجتمع عن المرأة .. فقد كان الرجل والمجتمع يتنكران لها رغم ما تقوم به من ادوار رائعة .

ولكن ومع انطلاقة ثورة التاسع من يونيو عام ١٩٦٥ م. وبعد ثلاث سنوات من هذه الانطلاقة بدأت الثورة في غرس قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة ، مطورة العادات والتقاليد الاجتماعية الجيدة ونابذة كل ما هو فاسد من هذه العادات والتقاليد فأخذت بذلك تبرز في صفوف الثورة اولا وفي قلب المجتمع ثانيا مفاهيم جديدة في النظرة الى المرأة .. فقد كان من بين قرارات مؤتمر حرين الذي عقدته الثورة في عام ١٩٦٨ م. قرار بشأن الاقرار بكون المرأة تشكل نصف المجتمع العماني ، بما يعنيه ذلك من حقوق وواجبات مساوية للرجل .

لقد كان لثورة التاسع من يونيو الدور العظيم والخالد في محاربة الذل والاستعباد والممارسات اللاانسانية بحق المرأة العمانية ، كما دفعت الثورة المرأة الى احتلال موقعها الطبيعي والصحيح باعتبارها انسانة مساوية للرجل وباعتبارها تمثل نصف المجتمع البشري. واليوم وبعد سلسلة طويلة من الممارسات الوطنية والنضالية للمرأة العمانية اثبتت انها جديرة بأن تحتل موقعها الحقيقي وتقوم بدورها كاملا من خلال موقعها هذا ، في النضال الوطني ، حيث قدمت المرأة العمانية خيرة النساء فداء على مذبح الحرية الوطنية والاجتماعية ان الشهيدات البطلات امثال فاطمة سعيد دبلان ، وام نصير ، وفاطمة احمد سعيد ، وخيار مسعود اجهام ، فاطمة احمد حنيوات ، منى عوض اجهام وفاطمة محمد حجفات والكثير .. الكثير من الشهيدات البطلات اللواتي استشهدن على تربة عمان الطاهرة في معركة التحرير الوطني .. ان هؤلاء الشهيدات البطلات رسمن بدمائهن الزكية الطاهرة الطريق الحقيقي لمستقبل المرأة العمانية ومستقبل كل الجماهير العمانية المناضلة .

س ١ — بعد هذا العرض السريع من قبل الاخت عضوة المكتب التنفيذي ، يردنا سؤال وهو كيف نشأت فكرة قيام منظمة المرأة العمانية ، كاطار نقابي اجتماعي للمرأة العمانية ؟ وما هي الانجازات التي حققتها المنظمة منذ قيامها ؟

وتجيب الاخت عضوة المكتب التنفيذي للمنظمة :

● قيام منظمة المرأة العمانية جاء تجسيدا حيا لنضالات المرأة العمانية

— ان فكرة اقامة منظمة نقابية للمرأة العمانية ، ليست جديدة على الاطلاق ، بل هي قديمة وراودت هذه الفكرة العديد من الاخوات العمانيات ، سواء في داخل الوطن او خارجه، فقامت بالفعل بعض المؤسسات النسائية في مسقط وفي المهجر (شرق افريقيا حيث توجد جالية عمانية كبيرة) لكن هذه المؤسسات لم يكتب لها الاستمرار ، بسبب النظرة الرجعية السائدة في المجتمع العماني ، وبسبب الموقف العدائي للسلطة الاستعمارية الرجعية في مسقط تجاه اي شكل من اشكال التجمع الجماهيري .. فجمعية المرأة العمانية التي كانت قائمة في مسقط ، قد ضربت واعتقلت قياداتها النسائية ونكل بهن ، وقامت السلطة العميلة الجديدة ، باخراج هذه الجمعية بعد ذلك في شكل كاريكاتوري هزيل ، حيث نصبت زوجة العميل قابوس رئيسة لها ، وتكونت عضويتها من نساء كبار المسؤولين في النظام العميل ... واصبح دورها مجرد دور اعلامي وعادي ، وجلساتها تخصص لمناقشة اخر تقاليع الموضة والتسريحات الحديثة .

وكان لا بد لنا ازاء هذا كله أن نفكر في ايجاد منظمتنا الاجتماعية — الديمقراطية التي ترص وتعبىء طاقاتنا وجهودنا ، وتعمل على ابراز الوجه الحقيقي المشرق للمرأة العمانية المناضلة ... وليست امرأة الصالونات ، ولقد وجدنا حافزا دافعا لذلك في موقف الثورة من قضيتنا ومن مطلبنا هذا ، فبدأنا فعلا في عمليات الاعداد والتحضير منذ عام ١٩٧٤ م. ، ولقد توجت هذه التحضيرات بقيام منظمة المرأة العمانية ، التي عقدت مؤتمرها الاول في الفترة من ١٨ — ١٩ يونيو (حزيران) ١٩٧٥ م. والذي جرى فيه اقرار النظام الداخلي وبرنامج العمل وقيادات المنظمة .. وبهذا الشأن ، فقد جاء في برنامج عمل المنظمة ما يلي :

المرأة العمانية لن تتوانى عن واجبها الوطني

لا بدّ من تأطير المرأة وتوعيتها

« ان تأسيس منظمة المرأة العمانية كمنظمة اجتماعية ديمقراطية تناضل اساسا من آجل حرية وطنها واستقلال شعبها ومن اجل تحررها الاجتماعي والانعتاق من كل القيود والقوانين المذلة والمهينة . ان تأسيس هذه المنظمة لم يأت صدفة او رغبة ذاتية آو افرازا عفويا ، انما جاء تجسيدا حيا لنضالات المرأة العمانية ودرجة الوعي الذي وصلت اليه والذي دفعها الى تأسيس منظمتها هذه ، وذلك من آجل تعبئة وتنظيم كافة قدرات وطاقات الجماهير النسائية في عموم الوطن العماني والمشاركة في النضال الوطني والقومي والانساني ومن اجل سلام عادل يرفرف في سماء كوكبنا العظيم » .

● لقد حققنا بعض المكاسب محليا وعربيا وعالميا

ورغم انه لم يمض على قيام منظمة المرأة العمانية سوى ثلاث سنوات ، فان ما قامت به على الاصعدة الوطنية والعربية والعالمية ، يعد اكبر بكثير من حجم السنوات الثلاث هذه خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار المشاكل الكثيرة .. والعقبات الكثيرة التي تواجه المنظمة وبصورة خاصة ، نقص الكادر النقابي الواعي ، وشحة الامكانيات الاخرى ، ويمكن اختصار انجازات المنظمة على الوجه التالي :

اولا : على الصعيد الداخلي ــ الوطني ــ :

ــ قامت بتأسيس مراكز لمحو الامية في صفوف النساء ، ان الامية اخطر الامراض الاجتماعية ، لذلك لا بد من تكتيل كل الجهود لمحاربتها والقضاء عليها .. وتقدم الجبهة ومنظمات نسائية عربية شقيقة المساعدة لنا في هذا المجال .. لقد حققنا تقدما ملموسا .

ــ اقامة ندوات ثقافية وسياسية ، لرفع المستوى الثقافي والسياسي في صفوف المرأة العمانية .

ــ اقامة دورات فكرية وسياسية ونقابية لعضوات المنظمة وذلك من أجل تأهيلهن لتحمل المسؤولية في قيادة المنظمة وفروعها .

ــ انشاء دار للحضانة ، لابناء الشهداء والمناضلين والمناضلات ، من أجل توفير تربية أفضل لهؤلاء الاطفال والعناية الكاملة بهم وبصحتهم البدنية والعقلية ، ولاتاحة الفرصة أمام الامهات للقيام بدور أكبر في نشاطات المنظمة .

ــ اقامة مركز خياطة تابع للمنظمة . ان هذا المركز يشكل احدى الحلقات الهامة في تطوير المرأة والاستفادة من امكاناتها ، وسيقوم المركز بانتاج الازياء الشعبية العمانية ، والازياء الحديثة ، بما يتناسب والبيئة الاجتماعية وتطابقها مع روح العصر التي لا تخرج عن اطار البيئة .

ــ تسهم المنظمة بنشاط في الاحتفالات الوطنية لشعبنا ، وفي المبادرات التي تقوم بها جماهيرنا في بعض المجالات الانتاجية .

ثانيا : على المستوى العربي :

تعمل المنظمة على تعزيز علاقاتها بالمنظمات النسائية العربية الشقيقة انطلاقا من ايمانها بوحدة الهدف والمصير ليس للمرأة العربية فحسب ، بل لجماهير الامة العربية . وتقوم سياسة المنظمة هذه على الغيرة الحرص على القضايا الوطنية والقومية وتعزيز نضال الجماهير العربية بمختلف فئاتها وشرائحها الاجتماعية ، من اجل تحرير التراب العربي المغتصب في فلسطين ومصر وسوريا وفي عمان والخليج العربي وكل جزء عربي محتل .

لذلك فان علاقتنا بالمنظمات النسائية العربية في البلدان ذات الانظمة الوطنية ، وبالاتحاد العام لنساء فلسطين علاقات متميزة وطيدة نظرا للتقارب الكبير بل والتطابق في المواقف من مجمل القضايا الوطنية والقومية ، وقضايا المرأة العربية بصورة خاصة . وقد قدمت هذه الاتحادات المساعدة لنا .. ونحن اعضاء اساسيين في الاتحاد النسائي العربي ، وسياستنا تقوم على مبدأ دعم هذا الاتحاد والدفع به الى المستوى الذي يتمكن به من لعب دوره المطلوب منه في القضايا

التي تواجه المرأة العربية خاصة وجماهير الامة العربية المناضلة بصورة عامة .. ولقد شاركنا في مختلف اجتماعات ونشاطات هذا الاتحاد .

ثالثا : على الصعيد العالمي :

نحن اعضاء في اتحاد النساء الديمقراطي العالمي ، وعلاقتنا بهذا الاتحاد جيدة وقد شاركنا في مختلف المهرجانات والمؤتمرات التي نظمها هذا الاتحاد ، وكان اخرها المؤتمر الذي عقد في موسكو في النصف الثاني من شهر مايو الماضي .

وترتبطنا بالاتحادات النسائية العالمية علاقات جيدة ، وخاصة المنظمات النسائية في البلدان الاشتراكية ، ونحظى بدعم هذه الاتحادات وتأييدها كما نحظى بدعم وتأييد لجان مناصرة الثورة العمانية في أوروبا الغربية .

● الثورة العمانية وجدت لتبقى ولتستمر وتنتصر

س ٢ ــ ويوجه مندوب « ٩ يونيو » سؤالا أخيرا للاخت عضوة المكتب التنفيذي ، وهو بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة عشرة لثورة التاسع من يونيو ، ما هو تقييم المرأة العمانية ــ أو المنظمة ــ لمسيرة الثلاثة عشر عاما ؟ وكيف تنظرون لمستقبل هذه الثورة ؟

الجواب : ان الثورة العمانية ، وجدت لتبقى ولتنتصر ، لانها تعبير عن ارادة الجماهير العمانية .. هذه الجماهير هي التي مدت الثورة بعناصر القوة والاستمرارية طيلة الثلاثة عشر عاما المنصرمة .. وهي التي ستمدها في المستقبل بعناصر القوة والاستمرارية والانتصار .. وما كانت الجماهير العمانية لتقدم هذا لولا أنها مؤمنة وتلمس أن الثورة حقا تعبير صادق عن ارادتها وعن امانيها وطموحاتها الوطنية المشروعة.

لقد استطاعت الثورة ان تصمد في وجه الحملات العسكرية والسياسية والاعلامية ، بفضل القوة الجماهيرية الدافعة ، بفضل التعاطف والالتفاف الجماهيري وليس بسبب اخر خارجي ، فالدعم الخارجي الذي تلقاه الثورة من أصدقائها وحلفائها ، ليس سوى عامل ثانوي من وجهة نظري ، العامل الاول والاساسي هو موقف الجماهير من هذه الثورة .

وبالتأكيد هناك بعض الاخطاء والاخفاقات في مسيرة الثورة ، لكن هذه الاخطاء والاخفاقات يمكن ان تحصل لاي ثورة ، وهي لا تلغي الدور التاريخي الايجابي الذي تلعبه الثورة العمانية في هذه المنطقة ، تعزيزا للنضال التحرري الذي تخوضه أمتنا والانسانية .

لقد قدمت الثورة العمانية لهذا الشعب ، وهي لم تزل في طور النضال الوطني ، قدمت له ما كان المستعمرون البريطانيون والعملاء ، يحرمونه عليه ، قدمت له العلم والعلاج والحرية والخبزة النظيفة الشريفة ، وأرست في صفوفه معاني ومفاهيم الاخاء والحب والاحترام ونكران الذات والتضحية في سبيل خير المجموع ، وفي سبيل حرية الوطن .

فالمدارس التي شيدتها الثورة ، كانت ولا تزال هي المؤسسات العلمية الوحيدة في الوطن ، التي أنيطت لها مسؤولية تربية جيل عمان المستقبل ، المتحررة والمستقلة وليست عمان الايرانيين والبريطانيين وعملائهم . والمستشفيات التي انشأتها الثورة كانت ولا تزال أولى المؤسسات الصحية التي تقدم العلاج المجاني للمواطنين دون واسطة ودون رشوات .

وأموال الثورة سخرت باستمرار من أجل تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين والمناضلين على حد سواء وليس لتشييد القصور والاستراحات ..

ان الشعور بهذا والشعور بالكرامة والعزة الشخصية لدى المواطنين والمناضلين يجعل الجبهة الشعبية لتحرير عمان حقا مثار اعتزاز وحب عظيم لدى سائر مواطنينا وابناء شعبنا ، حتى أولئك القاطنين في المناطق التي لم تصلها بعد منافع هذه الانجازات ، ويعجز المستعمرون والمحتلون وعملائهم عن ان ينزعوا هذا الشعور بالحب والاعتزاز من نفوس أبناء هذا الشعب مهما لجأوا اليه من أساليب خسيسة ودنيئة .. فان قيامهم ببعض الاصلاحات ليس بدافع الحب لهذا الشعب وانما بهدف انتزاع هذه المشاعر من نفوس ابنائه ، الذين يدركون انه لولا الثورة ما قامت هذه الاصلاحات .

اذن مسيرة ثلاثة عشر عاما ، كانت مشرقة مضيئة في حياة شعبنا وكان لا بد ان تكون كذلك ، ونحن النساء بصورة خاصة ، نكن لهذه الثورة من الحب والتقدير مضاعفا ، لما اعطته وقدمته لنا وما غرسته في نفوسنا من شعور بالعزة والكرامة .

ان الاخطاء التي وقعت فيها الثورة ، يمكن ان تشكل حافزا كبيرا نحو انطلاقة نضالية جديدة وقوية ، وهذا ما نحسه اليوم ونلمسه ، فعمليات اعادة البناء الداخلي تتم بصورة خلاقة ، وعمليات التعبئة ورص الصفوف الثورية تسير سيرا حثيثا جيدا . وحين نشاهد هذا .. وفي المقابل .. حين نشاهد اساليب المستعمرين والمحتلين وعملائهم وسياساتهم القمعية والارهابية ، وعمليات استنزافهم لثروات الوطن ، حين نشاهد هذا كله لا بد ان نكون متفائلين بمستقبل ثورتنا ومستقبل نضالنا الوطني .

وبهذه المناسبة العظيمة والخالدة فانني اتوجه بالتحية والاجلال والتقدير لشهداء وشهيدات الشعب العماني الذين سطروا بدمائهم أروع آيات الفداء والبطولة العمانية وتحية لاسرهم الصامدة ، وتحية اجلال وتقدير أيضا الى رفاقنا الصامدين في سجون العملاء في مسقط ، تحية لصمودهم ونعاهدهم جميعا ان غد الحرية آت لا محالة ..

تحية للمناضلين الصامدين في القطاع الشرقي من الاقليم الجنوبي ، وتحية لسائر جماهيرنا العمانية الباسلة ، تحية الى المرأة العمانية اينما كانت من أرض الوطن .

وانها لثورة حتى يتحرر الوطن ويتحد ..

إثارة النزاع مع رأس الخيمة..
غيرة على السيادة الوطنية..
أم تنفيذاً لأوامر الشاه ؟

في حين يقوم الامبرياليون الامريكيون والبريطانيون بغرس قواعدهم العسكرية وخبرائهم ومستشاريهم في بلدان المنطقة ومرافق الحياة فيها (بالاضافة الى تغلغل شركاتهم ومؤسساتهم المالية الاحتكارية في المجالات الاقتصادية في هذه البلدان) يقوم النظام الرجعي الايراني بخطواتهالعدوانية التوسعية مؤكدا أطماعه وتطلعاته الامبراطورية الحالمة ، على حساب أمتنا العربية في المنطقة وخاصة جماهيرنا ووطننا العماني .

بينما يتعهد النظام الخائن في مسقط ، بلعب دور الذراع العدوانية لتحالف الامبريالية والرجعية الايرانية مثيرا المشاكل هنا وهناك ، تحت ستار مختلف الشعارات الزائفة والمبطنة بالطبيعة الرجعية العفنة والنفس الخياني لهذا النظام العميل، بالاضافة الى السياسات الداخلية التي تنم عن حقد وعدوانية تجاه الشعب العماني .

وتنفيذا للدور العدواني القذر المسنود الى هذا النظام ، بدأ مؤخرا باثارة مشكلة الحدود مع شمال عمان (إتحاد الامارات) تحت حجة أن هناك أجزاء (عمانية) قد احتلت من قبل امارة رأس الخيمة ، وأن العملاء يملكون الوثائق التي تؤكد هذا الاحتلال !! وانهم حرصا على مصلحة الشعب العماني ودفاعا عن السيادة الوطنية العمانية سوف يلجأون الى مختلف الوسائل لاستعادة الاجزاء المحتلة ؟!

ان من السهل جدا دحض وتعرية هذه المزاعم ، **اذ أن الحرص على مصلحة الشعب العماني والسيادة الوطنية العمانية ، يتمثل أولا وقبل كل شيء فيتحرير الاجزاء التي تحتلها ايران ابتداء من الجزر الثلاث وانتهاء باقليم ظفار ، ومن ثم تصفية القاعدة الامريكية ومصيرة .. وطرد الخبراء والمستشارين العسكريين البريطانيين ، وتحرير البلاد من الاتفاقات الاسترقاقية المعقودة مع كل من ايران وبريطانيا وأمريكا ، وتحرير البلاد واقتصادها من سلطة الهيمنة الاجنبية الامبريالية ، وانتهاج سياسة وطنية منحازة لقضية الحرية والعدالة وتقدم شعوب أمتنا العربية .**

أما ما يسمى باحتلال رأس الخيمة لاجزاء عمانية ، فكما نعرف ، أن رأس الخيمة هي جزء من كيان سياسي مستقل ، وهو اتحاد الامارات ، وأن هذا الكيان الاتحادي كان ولا يزال امتدادا للوطن العماني، رغم الوضعية القائمة حاليا . فرأس الخيمة وكذا بقية الامارات **أراض عمانية ، والمواطن الذي يعيش في هذه الامارات هو مواطن عماني .**

وبدلا من أن يعمل العملاء في مسقط على تأزيم الموقف بينهم وبين حكام الامارات ، وهو تأزيم ولا شك سيدفع ثمنه المواطنون العمانيون في كلا الكيانين ، فان المطلوب من هؤلاء العملاء أن **يبرهنوا حقيقة على حسن نواياهم وصدقهم ازاء ما يزعمونه من حرص على مصلحة الشعب العماني ، عليهم أن يفتحوا حوارا للوحدة مع حكام شمال عمان .. فما هو المانع من فتح مثل هذا الحوار يا حكام مسقط ؟ واذا كنتم حقيقة حريصون علىمصلحة الشعب العماني أليست في الوحدة تكمن هذه المصلحة ؟**

لكن حقيقة موقف حكام مسقط **هذا ، لا تمت الى المصلحة والسيادة الوطنية العمانية بصلة اطلاقا، وانما هيوثيقة الصلة بمخططات الامبريالية الامريكية وبالاطماع التوسعية للرجعية الايرانية .**

فالمعروف أن المنطقة مثار النزاع ، تعتبر جزء من منطقة رؤوس الجبال التي تشرف على مضيق هرمز ، وبموجب اتفاقية خيانية وقعها حكام مسقط مع شاه ايران ، فقد سلمت هذه المنطقة للاشراف الايراني، تحت شعار ما يسمى بالتعاون (المشترك) للحفاظ على أمن هذه المنطقة وضمان سلامة الملاحة فيها ، وبموجب هذه الاتفاقية اقامت ايران قاعدة بحرية لها في خصب ، وأقامت مركز مراقبة عسكري في « رأس مسندم » ومركز اخر مماثل في جزيرة « أم الغنم » ، ولكن السيطرة الايرانية هذه تظل معرضة للخطر اذا لم تتم السيطرة على كامل المنطقة « رؤوس الجبال » .

لذلك فقد لاحظ المراقبون أن موقف حكام مسقط ازداد حدة وتصاعدت عنجهيته بعد زيارة شاه ايران لهم وتأكيده على موقفه الداعم لهم والمدافع عنهم مما يدلل أن هناك حث ايراني على ضرورة تسوية هذه المسألة ، واستعادة المناطق المطلوبة بسرعة .

وعندما يقول حكام مسقط انهم يحبذون أن تسوى (المشكلة) **سلميا فانهم بذلك انما يعملون بنصيحة سيدهم الشاه** ، فهذا السيد ، لا يريد أن يتورط عسكريا في هذا النوع من المشاكل ، لان مثل هذا التورط سيعني ادخال المنطقة في رياح الصراع العسكري ، وهو أمر لا يريده الشاه ، لكي لا يسجل عليه أنه هو الذي يثير القلاقل والمشاكل في المنطقة ، فتنعكس الاية عليه ، في الوقت الذي يسعى هو الى أن يركز مشاريعه العدوانية التوسعية على قاعدة ان هناك مخاطر خارجية ، **وداخلية تهدد أنظمة المنطقة وبالتالي تهدد الامن والاستقرار ، وأن من مهمته التصدي ودحر هذه المخاطر .**

ان الموقف الوطني الصادق ، والذي يجسد وحدة التراب والشعب العماني ومصلحته ، هو ذلك الموقف الذي عبرت عنه الجبهة الشعبية لتحرير عمان في أكثر من مناسبة ، وهو ان هناك أجزاء كبيرة من الوطن العماني الكبير يقع تحت نير التسلط الاستعماري والاحتلال الايراني **وأن الجهود الوطنية يجب أن تنصب باتجاه انهاء هذا التسلط وهذا الاحتلال ، وبالتالي فان قضية وحدة التراب الوطني العماني تظل هدفا نضاليا استراتيجيا للجبهة ستعمل على انجازه وبما يتفق مع رغبة شعبنا في الشطرين ، وعندما تتوفر العوامل الموضوعية ، وبدون أي تدخلات خارجية أي كان نوعها ومصدرها ، فالقضية وطنية عمانية، يقررها أبناء هذا الوطن بما يتفق ومصالحهم الوطنية والقومية .**

أما حكام مسقط الخونة فما هم الا متاجرين بالوطنية وبقضية الشعب العماني وهم بائعون لوطننا وشعبنا ولا يمكنهم بأي حال من الاحوال أن يترجموا ترجمة واقعية أي طموح من طموحات الشعب .

اذن فان القضية الوطنية المركزية الان هي تحرير كل شبر من الارض العمانية من الاستعمار والاحتلال البريطاني والايراني واسقاط النظام المرتبط بهذا الاستعمار والاحتلال . وهذه مهمة كل الوطنيين العمانيين شمالا وجنوبا ، والموقف من هذه القضية الوطنية المركزية ، **هو معيار الوطنية لدى كل مواطن عماني ، ومعيار صدقه واخلاصه وحبه لشعبه ولوطنه وانحيازه الى جانبهما ضد المحتلين والعملاء ، ودعاة التجزئة ومثيري القلاقل والنزاعات والحزازات بين أبناء الوطن العماني الواحد .**

اليمن الديمقراطيّة :

أربع مهام ملحة أمام الجماهير اليمنية وقيادتها

الجماهير تعلق على الخطة الخمسيّة الثانية آمال كبار

تمضي القيادة السياسية والجماهير الشعبية في جمهورية اليمن الديمقراطية بهمة وفعالية ، باتجاه تنفيذ المهام التي حددتها الدورة الثامنة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد ــ الجبهة القومية .

وهذه المهام هي :

- التحضيرات للمؤتمر الاول لقيام الحزب الطليعي
- التحضيرات الخاصة بالعيد الخامس عشر لثورة ١٤ اكتوبر .
- التحضيرات لانتخابات مجلس الشعب الاعلى على طريق تجذير وتعميق السلطة الوطنية التقدمية.
- الاعداد للخطة الخمسية الثانية .

وفيما يختص بالمسألة الاولى ، فقد شهدت محافظات الجمهورية نزولا تنظيميا مكثفا لشرح الوثيقة التنظيمية المتعلقة بعملية خلق الحزب الطليعي . وشارك في عملية النزول هذه الامين العام والامين العام المساعد واعضاء المكتب السياسي للتنظيم السياسي الموحد ــ الجبهة القومية . جرت خلالها حوارات مكثفة بين القيادات والقواعد بهدف ترسيخ مفهوم هذا الانتقال التاريخي في حياة الشغيلة اليمنية .

وقد اكد الرفيق عبد الفتاح اسماعيل الامين العام

للتنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية ، على اهمية قيام الحزب الطليعي بقوله : « **ان مصير الثورة واستمراريتها ومستقبلها المشرق يرتبط بقيام الحزب الطليعي .. حزب الطبقة العاملة ، لانه يثبت ايديولوجية الطبقة العاملة باعتبارها الايديولوجية الثورية الوحيدة لجموع جماهير شعبنا الشغيلة والكادحين ، والتي تتيح أمامهم امكانيات اوسع للنهوض المادي والثقافي ...** »

وفي نفس الوقت يجري التحضير للاحتفاء بالذكرى الخامسة عشرة لثورة الرابع عشر من اكتوبر ، التي قادتها الجبهة القومية ضد الاستعمار البريطاني ، والحكم السلاطيني في الجنوب اليمني ، وتوجت بالاستقلال ، بعد كفاح مسلح دام حوالي اربع سنوات اجبر البريطانيين نتيجته على الانسحاب وانهار ورائهم الاتحاد الكرتوني الذي صنعوه لعملائهم وهكذا قامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية دولة للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين .

وفي خطاب تدشين التحضيرات لهذه المناسبة الوطنية قال الرفيق سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة : « اننا ندرك ان القوى المعادية للثورة وضعاف النفوس لن تتركنا نعمل لبناء بلدنا بهدوء ، بل انها تتحين باستمرار الثغرات والنواقص والسلبيات لتنفذ من خلالها بغرض اضعاف القوى الثورية ومحاولة اعادة البلاد الى الاوضاع القديمة » .

ومضى يقول : « ان الثورة وهي تناضل من اجل تثبيت وتقوية مواقعها تواجهها باستمرار القوى القديمة الظاهرة والمتخفية ، محاولة بصورة مباشرة وغير مباشرة العمل على عرقلة المسيرة والدفع بالثورة وانجازاتها الى هوة سحيقة ليس لها قرار » .

ولكنه اكد « ان الثورة يقظة تماما ، وتسير رغم كل المحاولات ، التي بذلتها وتبذلها الدوائر الامبريالية والرجعية » .

وفي غمرة التحضير لهذين الحدثين البارزين يجري ايضا التحضير لانتخابات مجلس الشعب الاعلى ، وهو اعلى سلطة تشريعية في جمهورية اليمن الديمقراطية ويتم انتخاب اعضائه عن طريق الاقتراع السري من قبل الجماهير ، حيث يجري التنافس بين اكثر من مرشح في الدائرة الواحدة . وهناك مجلس شعبي محلي لكل محافظة من المحافظات . وهذا المجلس بدوره يكون اعلى سلطة تشريعية في المحافظة .

وتتويجا لهذه الاحداث البارزة فان حدثا ذا اهمية بالغة يجري التحضير له ايضا ، الا وهو الخطة الخمسية الثانية وقد وجه رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نداء الى الجماهير اليمنية ، يدعوها فيه الى المساهمة الفعالة في مناقشة الخطة الخمسية . اذ ان الخطط الاقتصادية لليمن الديمقراطية ، لا يتم اقرارها اقرارا فوقيا ، وبناء على تصورات واراء الاجهزة المختصة وانما قبل ذلك تتم مناقشتها مع القوى المنتجة على اعتبار ان هذه القوى من عمال وفلاحين وسائر الكادحين هي التي ستتحمل قبل غيرها مسؤولية تنفيذ وانجاح هذه الخطة . ولذلك « على جماهير العمال والفلاحين وبقية الفئات الكادحة الاخرى ابداء آراءها وملاحظاتها واقتراحاتها ، وان تشترك بصورة ملموسة في النقاشات الخاصة بوضع الخطة ، وان يقدموا تجاربهم وخبرتهم لصالح ان يتم تطور اقتصادي واجتماعي مخطط وبصورة موضوعية شاملة » هذا ما قاله رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي في خطاب تدشين احتفالات الذكرى الخامسة عشرة لثورة الرابع عشر من اكتوبر « تشرين اول » .

ولا شك ان الخطة الاقتصادية التنموية ، ستحوز على الاهتمامات الاكبر من قبل الجماهير الشعبية لكونها تتعلق بحياتها المعيشية وتطوير وضعها المادي وهو الذي حرصت الثورة وقيادتها بأن توليه جل اهتماماتها منذ انتزاع النصر ، وبالتحديد منذ الخطوة التصحيحية في ٢٢ يونيو « حزيران » ١٩٦٩ م.

ورغم الامكانيات المادية الشحيحة لليمن الديمقراطي ، فقد تحققت منذ تلك الخطوة انجازات عظيمة ، مقارنة بتلك الامكانيات ، ومع بذل المزيد من الجهود من قبل الجماهير من ناحية ، والاجهزة المختصة من ناحية ثانية، فلا شك ان نتائج افضل وافضل ستتحقق .

وفي نطاق الاعداد لهذه الخطة يقوم المسؤولون عن اجهزة التخطيط والتنفيذ بزيارات ميدانية لمختلف مرافق العمل والانتاج للاشراف والتوجيه على سير الاعداد لهذه الخطة . وهذا بالطبع شيء مهم .

وتتطلع الجماهير الشعبية بأمل الى هذه الخطة ، وتأمل ان تقدم لها اكثر مما قدمته الخطة الاولى حيث من المتوقع ان يتم رفع اجور العمال الزراعيين ، والاهتمام بتوفير المواد الغذائية الضرورية لحياة الجماهير ، بما في ذلك الخضروات واللحوم والاسماك. وسيتم كذلك التوسع في المجال الزراعي والثروة السمكية ، وقد شكلت لجان لدراسة هذه الجوانب من القطاعات الانتاجية المهمة .

والشيء المهم بالفعل هو ان تشارك الجماهير المنتجة في المناقشات والحوارات الدائرة للاستفادة من تجربتها وخبرتها السابقة التي اكتسبتها من خلال تنفيذها للخطة الخمسية الاولى ، ولكن الشيء الاهم هو تنمية روح المبادرة والاعتماد على النفس .

ان ظاهرة المبادرات الانتاجية التي تقوم بها الجماهير ويسهم فيها المسؤولين يجب ان تشكل ابرز مظاهر الحماس لتنفيذ هذه الخطة لكي تعطي بالفعل الثمار المرجوة منها . ويجب ان تخضع عملية التنفيذ لجهاز كفوء لديه الخبرة والكفاءة وايضا النزاهة الثورية ، وفي صفوف جهاز الدولة والتنظيم السياسي الكثير .. الكثير من هذه الكوادر الممتازة .

السادات
القزم الباحث عن دور العملاق

عند تتبعنا لمسيرة حكم السادات ، منذ استشهاد القائد العملاق جمال عبدالناصر في سبتمبر — أيلول — العام ١٩٧٠ وحتى الان ، والخطوات التي خطاها السادات منذ ذلك التاريخ ، ابتداء من حملته المسماة « تصفية مراكز القوى » و « انهاء عهد زوار الليل » وحملة التشهير بعهد عبدالناصر ، التي قادها من خلف الكواليس ، ومحاولته ارتداء زي بطل العبور، وسياسة « الانفتاح الاقتصادي » ولعبة الديمقراطية وتعدد الاحزاب ، ومن ثم خطوته الخيانية الذليلة التي ما زال سائرا في توسيع نطاقها ، وانتهاء بارتداده على لعبته الديمقراطية المسخة .

نقول ان تتبع هذه الخطوات ، وما رافقها من خطب وتصريحات هستيرية وحركات مسرحية مستهجنة تدفعنا الى الاستنتاج أن هذا « الرجل » يعاني من عقدة نفسية ، وان هذه الخطوات كلها كانت تصب في مجرى البحث عن حل لهذه العقدة وقد أكد السادات فعلا وجود هذه العقدة لديه ، اذ أن من ضمن ما قاله في حديثه مع هيئة تدريس وعمداء جامعة الاسكندرية في الاسبوع الماضي انه منذ أن كان « صغيرا » كان يحلم بأن يتمكن من صنع شيء مهم لمصر ، طبعا السادات لم يوضح هنا ما يقصد بكلمة صغير !

فلقد ظل السادات صغيرا دائما ، حتى عندما اعتلى سدة الحكم في مصر العملاقة ، ظل السادات صغيرا .. قزما ، وهذه هي عقدته .

ففي عهد العملاقة أمثال عبدالناصر لم يستطع السادات أن يصنع بمصر

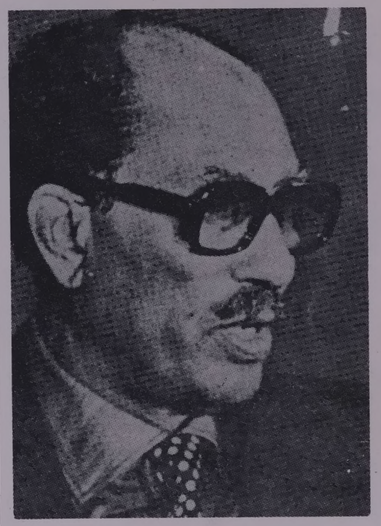

السادات

بيغن

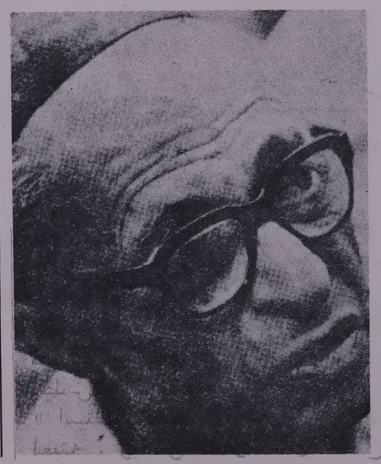

ما يصنعه بها الان .. وهناك نوادر وطرائف تروى عن وضع السادات في عهد عبدالناصر . وعندما مات عبدالناصر استغل السادات الفرصة ليصنع من نفسه عملاقا على حساب عبدالناصر ، وانجازاته ومكاسب ثورة ٢٣ يوليو ، فبدأ عمليات الانقضاض على من بقي من العمالقة ، مستغلا الاعداد الهائلة من الاقزام الصغار أمثاله ، الذين تحلقوا حوله ، ليصنعوا منه عملاقا وفي وسطهم .

وفي ١٥ مايو — أيار — ١٩٧١م كانت الخطوة الاولى للسادات في الانقضاض على مكاسب وانجازات ثورة ٢٣ يوليو العملاقة . فقام بعملياته التصفوية المشهورة تحت شعار « تصفية عهد زوار الليل » و « تصفية مراكز القوى » وترافقت حملة التصفيات هذه مع حملة تشهيرية شعواء قادها السادات بنفسه تارة وبواسطة الاقزام الذين تحلقوا حوله تارة أخرى ، في محاولة للنيل ، ليس فقط من مكاسب وانجازات عبدالناصر ، وانما أيضا للنيل من شخصية عبدالناصر ذاته ، وكل هذا يتم بدافع جعل العملاق عبدالناصر قزما ، ليبرز هو عملاقا ، ولكن تلك الحملة لم تقزم عبدالناصر، ولم تصنع من السادات بالتالي عملاقا .

وعندما اقتحم الجيش المصري الباسل « خط بارليف » في أكتوبر — ت١ — ١٩٧٣م استغلها السادات فرصة ثمينة ، فنصب نفسه (بطلا) للعبور ، وذلك على حساب أبطال

العبور الحقيقيين ، جنود وقادة الجيش المصري الباسل ، الذين سطروا أروع آيات البطولة والفداء ، وصنعوا ملحمة نضالية ، أعجز السادات من أن يسهم في صنعها ، ارتدى السادات بدلة « بطل العبور » التي كان احق بارتداءها جنود وقادة الجيش المصري ، امثال الشاذلي لذلك كانت البدلة أكبر من مرتديها ، وضاع السادات في ثناياها .. وفي الكيلو ١٠١ تكشفت حقيقة « بطل العبور » وسقط قناعه ، وبان كما هو قزما لا يمكن أن يصبح بطلا الا لاولئك الاقزام الذين تحلقوا حوله .

وهكذا تبدأ مرحلة جديدة من معاناة السادات في رحلته مع عقدة النقص والقزامة . فجاءت « سياسة الانفتاح الاقتصادي » والوعود المعسولة برفع مستوى حياة الجماهير المصرية ، ومترافقة مع لعبة تعدد الاحزاب ، والديمقراطية ، فاذا بالسادات يصطدم أن سياسته الانفتاحية هذه لم تقدم الا مزيدا من النصائح والقرارات المتعلقة بضرورة شد الاحزمة على البطون اكثر فأكثر بالنسبة لاولئك الذين أريد رفع مستوى معيشتهم ، كما ادعى السادات ، وأن الذي استفاد بل وأتخم من جراء هذه السياسة هم أولئك الذين لم يعرفوا يوما طريقة شد الاحزمة على البطون ، وانما كانوا يستوردون الاحزمة التي تتناسب مع حجم بطونهم المترهلة والمتخمة ، وضمن هؤلاء المتخمين كلب السادات الذي يتناول وجبات لحوم متعددة الانواع ، بينما ملايين المصريين يعيشون على رائحة اللحمة .

وهكذا جاءت انتفاضة ١٨ — ١٩ يناير — ك٢ — الجماهيرية المجيدة لتظهر السادات من جديد على حقيقته من أنه كان ولا زال وسيظل قزما ولن يكون عملاقا الا على أولئك الاقزام المتحلقين حوله ، ولتدين كل خطواته وسياساته .

وكانت واحدة من أهم افرازات هذه الانتفاضة المجيدة ، تفاقم الشعور بعقدة النقص لدى السادات وبالقزامة لدرجة الهستيرة .. فالجماهير لم تعد ترضى بقيادة الاقزام لها والتعملق عليها وهي العملاقة ابدا .

وانطلاقا من المقولة المأثورة ، الشهيرة « على قدر اهل العزم تأتي العزائم » أقدم السادات القزم ، على خطوته الخيانية الذليلة والتي لا زال سائرا على نهجها ، فذهب الى القدس المغتصبة ، ليقدم للصهاينة الشيء الذي دفع الشعب المصري وجماهير الامة العربية ، ثمنا له دماء وأرواحا ، ذهب ليسلم لهم ، ليعطيهم الامان في ارض العروبة والحق في اغتصابهم لها ، ضاربا بعرض الحائط ما صنعه ابطال العبور ومبررات العبور . وتصور السادات ان هذه الخيانة يمكن أن تصنع منه عملاقا ، وانها ستخلصه من عقدة النقص ، وحاول أسياده الامبرياليون والصهاينة أن يوهموه انه صار عملاقا بالفعل ، وليس له مثيل في التاريخ ، ولكنه بمجرد أن عاد الى الارض التي انطلق منها ، والتي خانها ، اكتشف من جديد أن ما صنعه ، لم يجعل منه عملاقا ، بل انه رأى نفسه أكثر قزامة من أي وقت مضى ، وأنه حتى عندما كان في الكنيست الاسرائيلي الصهيوني لم يكن سوى قزم .. ومصيبته الكبرى ، التي ضاعفت من عقدة النقص والقزامة لديه ، ان الذين أيدوا وباركوا خيانته كانوا أقزاما مثله ، ويعانون من نفس مركب النقص الذي يعاني منه ، أمثال حسين وقابوس والحسن الثاني .

ان كل الاوراق التي لعبها ، تساقطت خاسرة الواحدة بعد الاخرى ، فما الذي بقي ، ورقة واحدة باقية ، وهي ورقة « لعبة الديمقراطية » ولكن ها هي أيضا بدورها تسقط في نفس المستنقع الذي يجلس فيه . فقد لجأ السادات الى « استفتاء الشعب » لمعرفة رأيه في لعبته . وبغض النظر عن النتائج التي أسفرت عنها عملية الاستفتاء هذه ، والمعروفة سلفا ، والتي لا تنقص نسبة المؤيدين فيها عن ٩٨ بالمئة بالرغم من ذلك ، فان مجرد لجوء السادات الى هذه اللعبة ، يظهر مدى افلاسه وفقدانه لكل الاوراق ، التي حاول اللعب بها ليخلص نفسه من عقدة مركب النقص ، وليصنع من نفسه عملاقا .

ان النتائج الحقيقية للاستفتاء الذي أجراه السادات ، تؤكد رفض الملايين من الجماهير المصرية ، أن يقودها نظام الاقزام أصحاب الكروش المتخمة بملايين النفط وملايين الامبريالية ، أمثال عثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعي والسادات نفسه و « سيدة مصر الاولى » .

ان حالة الردة على اللعبة الديمقراطية ، التي حاول السادات لعبها ، تدلل بالملموس ، أن اللعبة كانت اكبر من يلعبها نظام قزم ؛ انها لعبة العمالقة وأثبتت الجماهير المصرية وقواها التقدمية الممثلة لها ، انها وحدها القادرة على لعب هذه اللعبة وهزيمة السادات ، بل انه حتى اليمين الرجعي المصري ، اثبت في هذه اللعبة أن السادات بالنسبة له لا يزال قزما .

اذن والحالة هذه ، ماذا يفعل السادات لكي يتخلص من عقدة مركب النقص التي تتفاقم عوارضها يوما عن يوم ؟ ما هو العلاج ؟.. كيف يمكن لقزم أن يكون عملاقا ، ويقود مصر العملاقة ؟.

الجواب بالتأكيد ، ان السادات سيستمر في البحث عن العلاج لدائه الذي يعاني منه ، وسيقدم على كل خطوة يتوهم انها ستوصله الى هذا العلاج ، حتى ولو أدى ذلك الى هلاك مصر وجماهيرها العملاقة .. ولكنه مع ذلك لن يصبح عملاقا ، سيظل قزما .. والاقزام لا يمكنها قيادة العمالقة .

وحين يتمكن السادات من تغيير مجرى النيل الخالد ، فيجعله ينبع من الدلتا ويصب حيث منبعه الحالي ، عندها ، سيصبح هذا القزم عملاقا !

الحرص على النظام الإثيوبي لا ينبغي أن يتناقض مع التسليم بحق الشعب الأرتيري

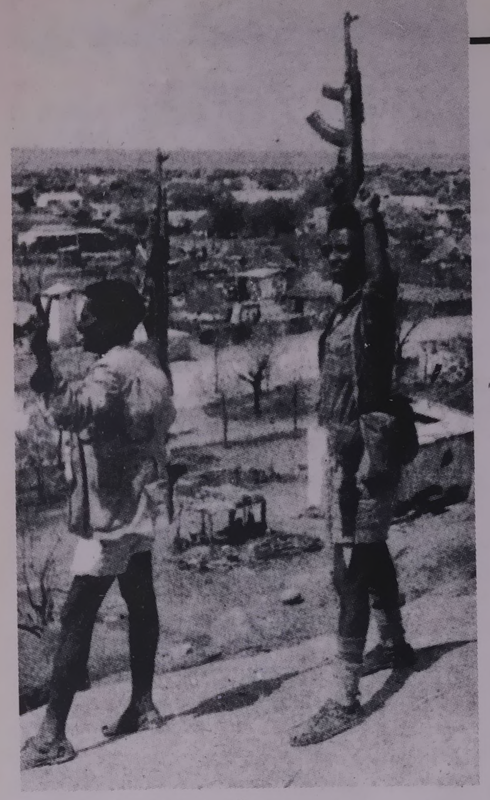

ارتيريا .. ثورة منتصرة

في هذه الايام يحتشد عشرات الالاف من الجنود الاثيوبيين في المناطق الارتيرية التي لا تزال تحت سيطرة اثيوبيا . والمناطق الحدودية الاثيوبية — الارتيرية ، ومهمة هذه الالوف . هي كما قال رئيس المجلس العسكري الاثيوبي الحاكم في أديس أبابا ، « **القضاء على الانفصاليين والحفاظ على وحدة اثيوبيا** » .

فهل الثورة الارتيرية ، ثورة انفصالية ؟ ام أنها حركة تحرر وطنية تناضل من أجل حق شعب في تقرير مصيره ؟.

الغريب في الامر ان هذه الاوصاف التي يطلقها الحكم الجديد في اثيوبيا على الثورة الارتيرية ، هي ذاتها التي كان النظام الامبراطوري — الاقطاعي العفن يطلقها على هذه الثورة !.

فمن منطلق مصالحه ، وتأمينا لمصالح أسياده الامبرياليين ، وحفاظا على علاقاته الوثيقة مع العدو الصهيوني ، تشبث هيلاسلاسي ، بأرتيريا واصر على الاستمرار في سياسة الالحاق القسرى لارتيريا ضمن امبراطوريته ، ومارس هيلاسلاسي ذلك بكل وحشية وبربرية لما يزيد على عقد من الزمان ، شن خلالها حرب ابادة واسعة ضد الجماهير الارتيرية ، وعمل وبكل ما في وسعه من أجل محو الشخصية الارتيرية ، وفرض القومية الامهرية بما في ذلك لغتها على الجماهير الارتيرية ، التي كانت تعاني من هذا الاضطهاد القومي ، وشاركها فيه ما يزيد على ثلاثمائة قومية أخرى موزعة ضمن الحدود الامبراطورية الهيلاسلاسية .

ولكن رغم القمع والوحشية اللذان قابل بهما هيلاسلاسي الثورة الوطنية الارتيرية ، فقد تنامت هذه الثورة ، وامتدت شرارات النضال في مطلع العام ١٩٧٤ م الى سهول اثيوبيا ، متسربة اليها من خلال القنوات الارتيرية ومستمدة جذورها من واقع المجتمع الاثيوبي ذاته الذي كان هو الاخر يئن تحت وطأة الحكم الاقطاعي الاستبدادي الامبراطوري ، وما يعنيه هذا الاستبداد من فقدان الشعوب الاثيوبية ، كما هو حال الشعب الارتيري ، لابسط اشكال الحريات .

وبواقع التفاعل بين النضال الارتيري ، والوضع الثوري الذي نمى في اثيوبيا ، قامت انتفاضة فبراير ١٩٧٤م واطاحت بالنظام الاقطاعي الاستبدادي وزمرة هيلاسلاسي .. وجاءت الى السلطة كل القوى المعادية لهذا النظام ، وبعد صراعات دامية بين هذه القوى ، استفرد بالسلطة المجلس العسكري الحالي برئاسة منجستو هيلا مريام .

ورغم ان هذا المجلس قد أقدم على خطوات معادية للامبريالية والاستعمار فيما يخص معالجته لبعض المسائل الملحة المتعلقة بالاوضاع الداخلية ، وبسياسته

الخارجية ، لكنه كانت هناك مهمتان اساسيتان مطروحتان أمام هـذا المجلس ، منذ قيامه وهما :

المهمة الاولى ، موضوعة الحريات الديمقراطية داخل اثيوبيا ذاتها ، والمهمة الثانية هي الموقف من قضية الشعب الارتيري ، وحقه في تقرير المصير ، ولسنا هنا بصدد مناقشة المسألة الاولى ، فتلك تظل مسألة داخلية تخص النظام الاثيوبي والجماهير الاثيوبية ، ولكن الذي يهمنا هنا هو المسألة الثانية ، وهي **قضية الشعب الارتيري ، والتي لا نعتبرها بأي حال من الاحوال من المسائل الداخلية .**

فهذه المسألة ، تتسم بأنها الاكثر الحاحا في المعالجة السريعة لها ، المعالجة المطلوبة من نظام ، جاء على أنقاض نظام استعماري ، اقطاعي ، سمته العدوان والتوسع، وهذا الالحاح في طرح المسألة الارتيرية ، ينطلق من سببين اساسيين ، اولهما ، البعد التاريخي لنضالات الشعب الارتيري ، وثانيهما للخصوصية التي تمتعت بها ارتيريا على مر التاريخ ، وتميزها واستقلاليتها ، اي أنها لم تكن يوما واحدة من القوميات التي تشكل الامبراطورية الحبشية ، بل كانت كيانا مستقلا ، الحق بهذه الامبراطورية قسرا ، وبقرار من الامم المتحدة ، وكان القرار ، ينص على الحاقها الحاقا اتحاديا ، وليس دمجها ضمن اثيوبيا ، والقرار حديث العهد ، حيث لم يمض عليه سوى أقل من ربع قرن .

وبغض النظر عن المفاهيم ، والتفسيرات التي يمكن ان تجود بها قرائح المنظرين فيما يتعلق بمبدأ « حق الشعوب والامم في تقرير مصيرها » ، والشروط الزمانية والمكانية .. الخ . فانه ليس من حقنا كتقدميين وكثوريين ، ان نحل الحرام ونحرم الحلال ، فلو كان الامر يتعلق بقضية احدى القوميات المكونة للامبراطورية الحبشية ، لربما جاز لنا ان نختلف ، في التحليل والتفسير، وبالتالي في المواقف ، لكن هـذا لا ينطبق اطلاقا على ارتيريا فكما قلنا ان تاريخ أرتيريا ناطق ولا يحتاج الى اجتهادات تفسيرية .

ان مطلب حق تقرير المصير ، بما في ذلك الاستقلال التام ،حق مشروع للثورة الارتيرية ومشروعية هذا الحق ، لا علاقة لها اطلاقا بنوعية النظام القائم في أديس أبابا ..بل الحرص على القوى الثورية في هذه المنطقة يفرض منا كتقدميين وكثوريين ان نعزز هذا الحق ، في الوقت الذي نبذل فيه الجهد من أجل الحفاظ على النظام المعادي للامبريالية القائم في اثيوبيا .. أما التشكيك في وطنية وتقدمية الثورة الارتيرية ، واستمرار اتخاذ المواقف السلبية سوف يؤدي بالضرورة الى اضعاف لمواقع القوى التقدمية في الثورة الارتيرية ، وبالنتيجة ستتعزز مواقع اليمين الرجعي الارتيري ، وستجد الامبريالية والرجعية مواقع لها حتما في أرتيريا .

ولكن حين يكون هناك موقف ثوري سليم من هذه القضية ، موقف يأخذ بعين الاعتبار أولا وقبل كل شيء حق هذا الشعب ، ويعمل من أجل تعزيز مواقع القوى الثورية الارتيرية ، وبالقدر الذي ندعم فيه الوضع الجديد في أديس أبابا وعلى قاعدة السعي من أجل الوصول الى حل يحفظ لكل ذي حق حقه .. نكون بالفعل قد فوتنا الفرصة على القوى اليمينية في الداخل والامبرياليين والرجعيين في الخارج .

ان الشعارات التي يرفعها النظام الاثيوبي ، ضد الثورة الارتيرية ، شعارات لا تنسجم مع كونه نظام معاد للامبريالية .. اذ لا نعتقد انه يمكن الجمع بين اتجاهين متناقضين تناقضا تناحريا .ونعني بهما ،الاتجاه التقدمي الثوري ، والاتجاه الاستعماري الرجعي الالحاقي المتمثل في استمرار النهج الامبراطوري ازاء قضية الشعب الارتيري .

انه من المهم جدا بالنسبة لنا ، ان يكون النظام الاثيوبي بصورة خاصة وبالقدر الذي كنا نعلقه من أهمية واهتمام بتوجهات النظام الصومالي، الى مدى قريب ، نظاما تقدميا ثوريا. تتجذر مواقفه من مجمل القضايا وبالاتجاه الثوري ، ونحن على استعداد لان نسهم في ذلك بالقدر الذي تتيحه لنا امكانياتنا .. لكن المهم بالنسبة لنا أيضا ، أن ينال الشعب الارتيري استقلاله .. ولا نريد هنا ان نكون أوصياء على أحد، ولذلك فحين يقول هذا الشعب انه لا يريد الانفصال ، وانما يريد الاتحاد مع أثيوبيا ، ويعلن ذلك بمحض ارادته ، ودونما قسر او ترهيب فسنكون حينها مع هذا الموقف .

خلاصة الموقف من هذه القضية الهامة للغاية ، انه انطلاقا من الشواهد التاريخية . وافرازات الواقع الارتيري ، وانسجاما مع مبدأ حق الشعوب والامم في تقرير مصيرها فان الموقف الثوري السليم المطلوب ، منا كتقدميين وكثوريين ، هو تدعيم حق هذا الشعب في تقرير مصيره ، وبالطريقة والصيغة التي تطرحها القوى الثورية الارتيرية ، الممثلة لهذا الشعب . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ان الحرص والغيرة على النظام القائم الان في اثيوبيا ، يجب ان يحفزنا الى الدفع بهذا النظام ، باتجاه المواقف السليمة تجاه هذه القضية ، والتجذر في المواقف تجاه القضايا الاخرى على صعيد الوضع الاثيوبي ، بما فيها مسألة التوجه لتحولات القوى الثورية الاثيوبية ذاتها ، لايجاد الضمانات المطلوبة لاستمرار النظام وتجذر خطه ومواقفه .

والمسألة الاكثر الحاحا الان ، هو وقف الحرب ، والتعبئة الشوفينية ، والبدء بالمفاوضات غير المشروطة.. قبل ان تتفاقم المشكلة ، ويصبح هناك مجال ومنفذ تتغلغل منه القوى الامبريالية والرجعية ، وتصبح القضية .. صراعا ، تضيع في خضمه منطقة القرن الافريقي برمتها ، ويدفع ثمنه جماهير المنطقة وقواها التقدمية والثورية بأسرها .

هل بدأ العدّ العكسي لأفول نجم الأمبراطورية في إيران ؟

رغم الهدوء النسبي الذي اخذ يسود المدن الايرانية التي شهدت ولخمسة أشهر متتالية ، تظاهرات واضطرابات معادية للنظام الشاهنشاهي ، فان هذا الهدوء يشبه كومة من الرماد تخبىء في جوفها تراكمات الشرر ، الذي سرعان ما يندلع لهبا بمجرد مرور هبة هواء قوية فوق كومة الرماد تلك .

وباستمرار كانت موجات الهواء تمثل أساليب النظام الشاهنشاهي وسياساته الداخلية . والى حد ما الخارجية ، التي لا يمكن فصلها عن التوجه الداخلي .

فاذا كان الشاه قد برر الانتفاضات الجماهيرية العارمة المتواصلة بأنها من فعل مجموعة من السياسيين الذين وصفهم بأنهم يريدون تحويل امبراطوريته الى ايرانستان او أولئك الذين يصفهم بـ « الرجعية » وعدم مواكبة العصر . لعدم تمكن البنى الفكرية لديهم من مواكبة التطور التقني .. فان الحقيقة في غير ما قاله الشاه وما يمكن ان يقوله .

اذ ان الاسباب الحقيقية الكامنة خلف ظاهرة تصاعد الرفض الجماهيري لنظام الشاه تكمن في طبيعة السياسة التي يسير عليها الشاه على الصعيد الداخلي .. في مجال الحياة الاقتصادية والثقافية ، وفي مجال الحريات العامة .

فعلى الرغم من ان الشاه ، قد صرح ويصرح بانه ينوي ان يبني ايران لتكون خامس دولة في العالم بحلول عام الفين ، فان محصلة السنوات القليلة الماضية من رفع هذا الشعار ان امبراطوريته تسير نحو الانحدار الاقتصادي ، ومزيدا من الارتباط بعجلة الامبريالية الاميركية وفي شتى المجالات ، **اذ ان عائدات النفط الهائلة التي كان مفترضا توظيفها لرفع مستوى حياة الجماهير الايرانية المادي والثقافي ، وظفت في مجالين اساسيين ، المجال الاول التسليح وبناء المؤسسة العسكرية لتلبي متطلبات الدور العدواني الذي اوكلته اليه الامبريالية الاميركية في المنطقة من جهة وليلبي التطلعات العدوانية للشاه ذاته من جهة ثانية وتقوية وسائل القمع الداخلية من شرطة وجهاز استخبارات «السافاك» لتتمكن من اداء مهماتها القمعية ضد الجماهير والحفاظ على النظام الشاهنشاهي .**

أما المجال الثاني الذي وظفت فيه هذه العائدات ، فهو ، **توظيفات في البلدان الرأسمالية ، يبقى عائدها في بنوك تلك البلدان ، وكذلك قروض ومساعدات لبلدان يريد الشاه جرها الى جانبه لتأييد سياساته العدوانية في المنطقة ، كالنظام الساداتي وانظمة أخرى في شبه القارة الهندية وبلدان جنوب آسيا وفي افريقيا .**

وأما ما ينشره النظام من خطط اقتصادية لتنمية وتصنيع البلاد ، فان الغالبية العظمى من هذه الخطط والشاه يعلم لم تنل حظها من التنفيذ **الا ما يتعلق منها بالمنشآت العسكرية كالمولدات الذرية والقواعد ومصانع الذخيرة .**

فان ايران وهي بلد زراعي من الدرجة الاولى ، **لا تزال تستورد ما بين ٧٥ــ٩٠ بالمئة من المواد الغذائية من الخارج (كما اوردتها بعض الصحف) ، ولا يزال المواطنون ، حتى في طهران العاصمة يعانون من نقص في الماء والكهرباء والمواصلات والمدارس والمستشفيات لا تصل الى العديد من القرى الايرانية .. بينما تنعم الاسرة البهلوية بالقصور وبكل جديد في عالم الترفيه والبذخ الرأسمالي .**

اذن فالقضية ليست « تحجرا في البنى الفكرية » على حد تعبير الشاه

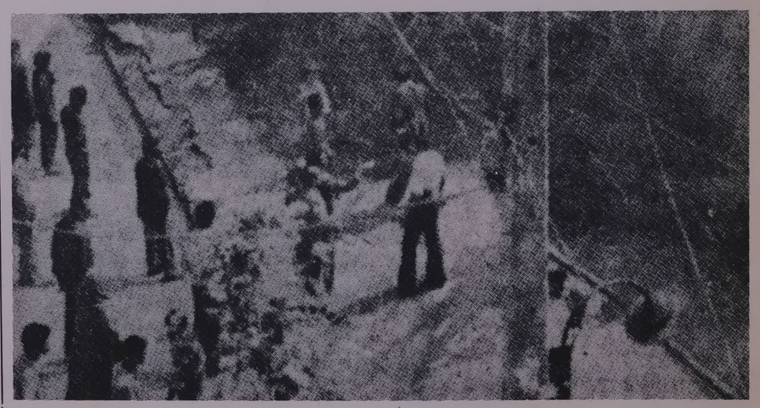

العنف يعمّ مدن ايران وقراها

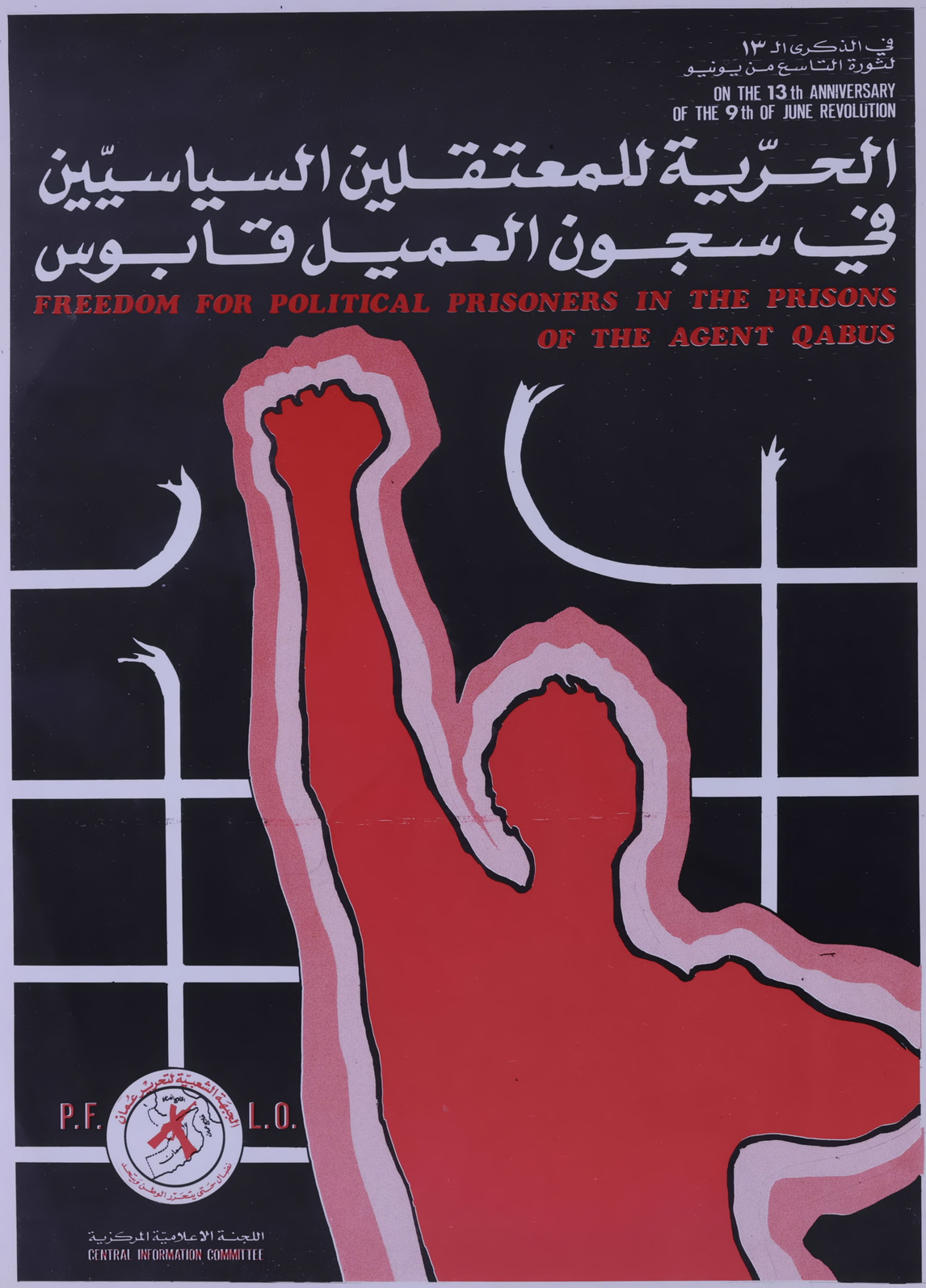

وانما القضية ان الجماهير تطالب بحقوقها المسلوبة ، والقضية ليست « العودة الى ايرانستان » كما يزعم الشاه وانما القضية هي ان نظام من نمط نظام الشاه لا يمكن ان يؤمن حتى الحد الادنى من اماني وطموحات الجماهير الايرانية ، وان ايران في ظل هذا النظام لن تكون اكثر من مجرد اداة قمع دولية بيد الامبريالية الاميركية بشكل خاص للرأسماليين الاجانب ، وبالتالي ولن تكون سوى بقرة حلوب ولن يكون الاقتصاد الايراني الا جزءا ملحقا بالاقتصاد الامبريالي العالمي ، والاميركي بصورة خاصة .

ان ايران القوية ، بالمعنى الذي تريده الجماهير أن يكون ، لن تولد أبدا في ظل نظام استبدادي ، كنظام الشاه.فالجماهير لا تنظر الىقوة ايران من المنظار الذي ينظر منه الى هذه القوة ، وانما تنظر لها من منظارها الخاص الذي يلبي طموحاتها وتطلعاتها وأمانيها ، ايران المستقلة استقلالا وطنيا حقيقيا ، المزدهرة ، ايران المتحررة من كل اشكال التبعية، ايران المتآخية القوميات ، ايران التي تمد يد السلام لجيرانها لا ايران العدوانية التوسعية ، الملحقة بمعسكر الامبريالية كما يريدها الشاه ايران الشاه التي تنعدم فيها ابسط مبادىء السيادة الوطنية والاستقلال الحقيقي والتي تنعدم فيها ابسط مبادىء الديمقراطية والحريات السياسية .. حيث يسقط القتلى والجرحى بالعشرات في الشوارع برصاص قوى القمع ، وحيثيتعرض الاف المواطنين الايرانيين للملاحقات، وحيث يقبع الالوف منهم في السجون يتعرضون لابشع صنوف التعذيب .

ان العد العكسي لنهاية نظام الامبراطور الاستبدادي ، قد بدأ ، قد يكون العد بطيئا ولكنه حتما قد بدأ ، رغم محاولات الشاه وحكومته تصوير ما حدث ، بانه ليس الا من « فعل فئة قليلة من السياسيين ، الذين استطاعوا استغلال بعض الاخطاء في السياسة الاقتصادية » .

ان العد العكسي يبدأ حين يأخذ التناقض الرئيسي في البروز بحدة ، وواضح ان التناقض بين الجماهير الايرانية وقواها السياسية المثلة لها منجهة وبين النظام الشاهنشاهي الاستبدادي من جهة اخرى صار يبرز حادا ، فلا الجماهير اصبحت قادرة على الاستمرار في تحمل اعباء سياسات هذا النظام الضارة بمصالحها وحياتها المعاشيةولا النظام بتركيبته بقادر على التخلي عن نهجه الحالي .. ومن هنا فان لهيب الانتفاضة العارمة التي عمت معظم ايران ، سيظل ساخناً والهدوءالحالي ليس سوى رماد تختبىء في جوفه جمرات الحريق المنتظر حتماً .

وقد يبدو الشاه مطمئنا وواثقا من قدرته على اطفاء الحريق ، اعتمادا على مؤسساته القمعية التي خلقها ورباها الامبرياليون الاميركيون ، ولكن حسابات الشاه احتمالات خطأها تكون واردة اكثر من احتمالات صحتها بالنسبة لجيشه ، وتجارب عديدة في بلدان العالم الثالث ، او ما يسمى بالدول النامية ، تبرهن ان الجيوش في هذه البلدان لها ايضا حساباتها التي تبني عليها اي موقف من هذا النوع . وبغض النظر عن مدى تغلغل قوى المعارضة في هذه الجيوش ، فان قادة هذه الجيوش لهم طموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية التي يمكن أن يضحوا في سبيلها بالامتيازات التي يمكن ان يقدمها لهم هذا النظام أو ذاك .

بل ربما يقدم الاميركيون على التضحية بهذا العميل ونظامه ، ويأتوا بعميل اخر ، يكون اقل استبدادية ، ويمارس دور المنقذ للجماهير ، عن طريق تقديم بعض التنازلات والقيام ببعض الاصلاحات الديمقراطية ، على طريقة التنازل عن الجزء في مقابل الحفاظ على الكل ، وكمخرج من المأزق الذي وقع فيه النظام الشاهنشاهي ، والتفاقم المنتظر في الوضع وما يحمله من احتمالات التغيير الثوري واقتلاع جذور الامبراطورية الشاهنشاهية .

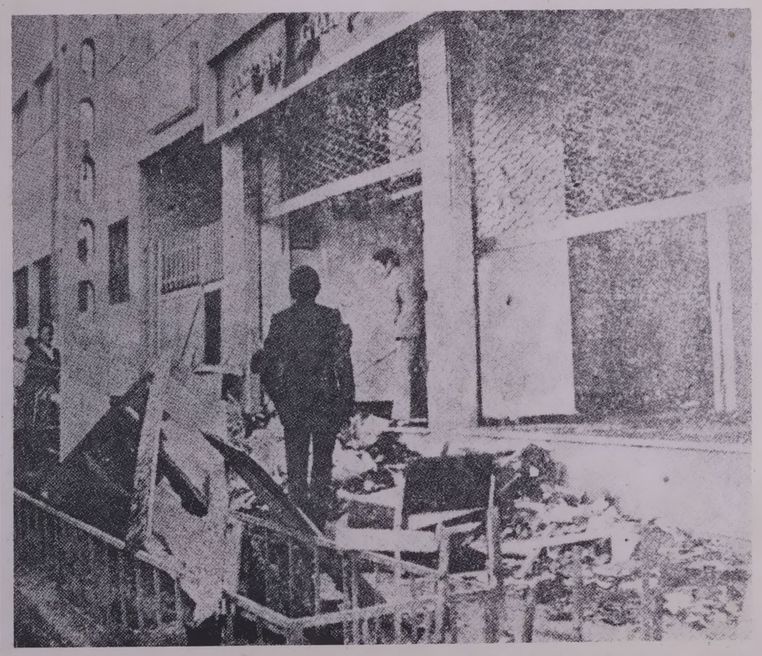

طهران بعد مظاهرة جماهيرية

أنا يونيو ...

(١)

أنا من قمم سمحان أطلقت رصاصاتي
أنـــا ثورة الفقراء صناع البطولات
أنا ابن مسعود في مرباط سجلت البطولات
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنا فوهة البركان تلتهم الحثالات
فقل للشاه والسلطان لن تهـــدأ نضالاتي
وقل للقزم في عمان هل يعرف طموحاتي
وهل له يقرأ الدرس بأخضر البطولات
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنا حمرين للثوار أوضحت المسارات
أنـــا للظلم والطغيان سجلت النهايات
أنا في المؤتمر وحدت للشعب النضالات
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنـــا الشعب الذي يحمل التاريخ راياتي
أنـــا الثورة العصماء أزحف لانتصاراتي
أنـــا الشهداء في أزكي ، في ثمريت بارات
أنـــا الدم الذي سجل للتاريخ ثوراتي
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنـــا في كل شبر في جبال عمان صرخاتي
تقض مضاجع الجبناء وتلهبهم بأسياطي
أنـــا الطفل ، الجبال الجرد تذكي الحقد آهات
أنـــا التاريخ في دربي طريق النصر بسمات
ترى هل يعرف الطاغوت شيئا عـــن بطولاتي
وعن صبري وعي جلدي وعن تسديد ضرباتي
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنـــا الحق الذي تتعلى على الافـــاق راياتي
أنـــا من يطلب التحرير من كل الخرافـــات
فلا التدمير في أرضي ولا حرق الشجيرات
ولا تقتيل أطفالي ولا ترميل زوجـــاتي
ولا قتل البقر والنوق سيقلل من طموحاتي
أنـــا للنصر جلاب اذا استنفرت قواتي
أنـــا يونيو

★ ★ ★

(٢)

فلا الحمر الذي قـــالوا ولا الكبش ولا الشاه
ولا أيلـــول يـــا قزم ويـــا عجل الملـــذات
أنـــا الشعب الذي وجهت ضربـــات وضربـــات
أنا لقنت فنون الحرب مذ كنت بهداتي
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنـــا صامد يا سمحان يـــا رمز البطولات
ويا آرات لن أخضع ولن تخرس أصواتي
سأعلنها بكل عمان ثـــورات وثوراتي
باسم الام والعمة باســـم كل جاراتي
باسم النخل والزيتون وأخواتي الصغيرات
باسم الشعب والبارود سأمحي كل عارات
أنـــا يونيو

★ ★ ★

أنـــا حرب لكل الحرب
أنـــا للسلم نغمات
أنـــا حطين هولاكو
أنـــا يرموك لقيصرهم
أنـــا جلفار لي التاريخ سطرت الحضارات
فقل للمعتدي الغازي سيسحق تحت ضربـــاتي
أنـــا يونيو

ســـالم عمر الخضر
ـ مارس ١٩٧٥م